



جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث

التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٩

**Central Bank of Iraq
Annual Report 2009**

Statistics & Research Department
[http:// www.cbi.iq](http://www.cbi.iq)

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول : التطورات الاقتصادية العربية والعالمية والمحلية	٦ - ١
أولاً : التطورات العربية والعالمية	٣ - ١
ثانياً : التطورات المحلية	٦ - ٣
الفصل الثاني : تطورات القطاع الحقيقي	١٤ - ٧
أولاً : الناتج المحلي الإجمالي	٩ - ٧
ثانياً : القطاعات السلعية	١٢ - ٩
ثالثاً : القطاعات التوزيعية	١٣ - ١٢
رابعاً : القطاعات الخدمية	١٤ - ١٣
الفصل الثالث : التطورات النقدية والمصرفية والمالية	٢٩ - ١٥
أولاً : ملامح السياسة النقدية	١٦ - ١٥
ثانياً : التطورات النقدية	٢٠ - ١٦
ثالثاً : التطورات المصرفية	٢٦ - ٢٠
رابعاً : التطورات في سوق العراق للأوراق المالية	٢٨ - ٢٦
خامساً : الانفاق الحكومي وتمويله	٢٩ - ٢٨
الفصل الرابع : التطورات الحاصلة في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة	٣٤ - ٣٠
أولاً : مزادات حوالات البنك المركزي ووزارة المالية	٣١ - ٣٠
ثانياً : متطلبات الاحتياطي القانوني (الالزامي)	٣٣ - ٣١
ثالثاً : مزاد العملة الأجنبية (الدولار)	٣٤ - ٣٣
الفصل الخامس : الاسعار	٤١ - ٣٥
أولاً : الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق	٣٨ - ٣٥
ثانياً : تطورات أسعار الفائدة	٤١ - ٣٨
ثالثاً : تطورات سعر الصرف الاجنبي	٤١
الفصل السادس : تطورات القطاع الخارجي، ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠٠٩	٤٤ - ٤٢
أولاً : الحساب الجاري	٤٣ - ٤٢
ثانياً : الحساب المالي والأسمالي	٤٣
ثالثاً : فقرة صافي الخطأ والسهو والحذف	٤٤
الفصل السابع : نظام المدفوعات العراقي	٤٦ - ٤٥
ملحق الجداول الإحصائية	

رئيس واعضاء
مجلس ادارة البنك المركزي العراقي
31/12/2009

رئيس مجلس الإدارة

الدكتور سنان الشبيبي
المحافظ

الأعضاء

السيد احمد سلمان الجبوري
نائب المحافظ

الدكتور احمد عبد ابراهيم العلي
نائب المحافظ

الدكتور مظهر محمد صالح
المستشار

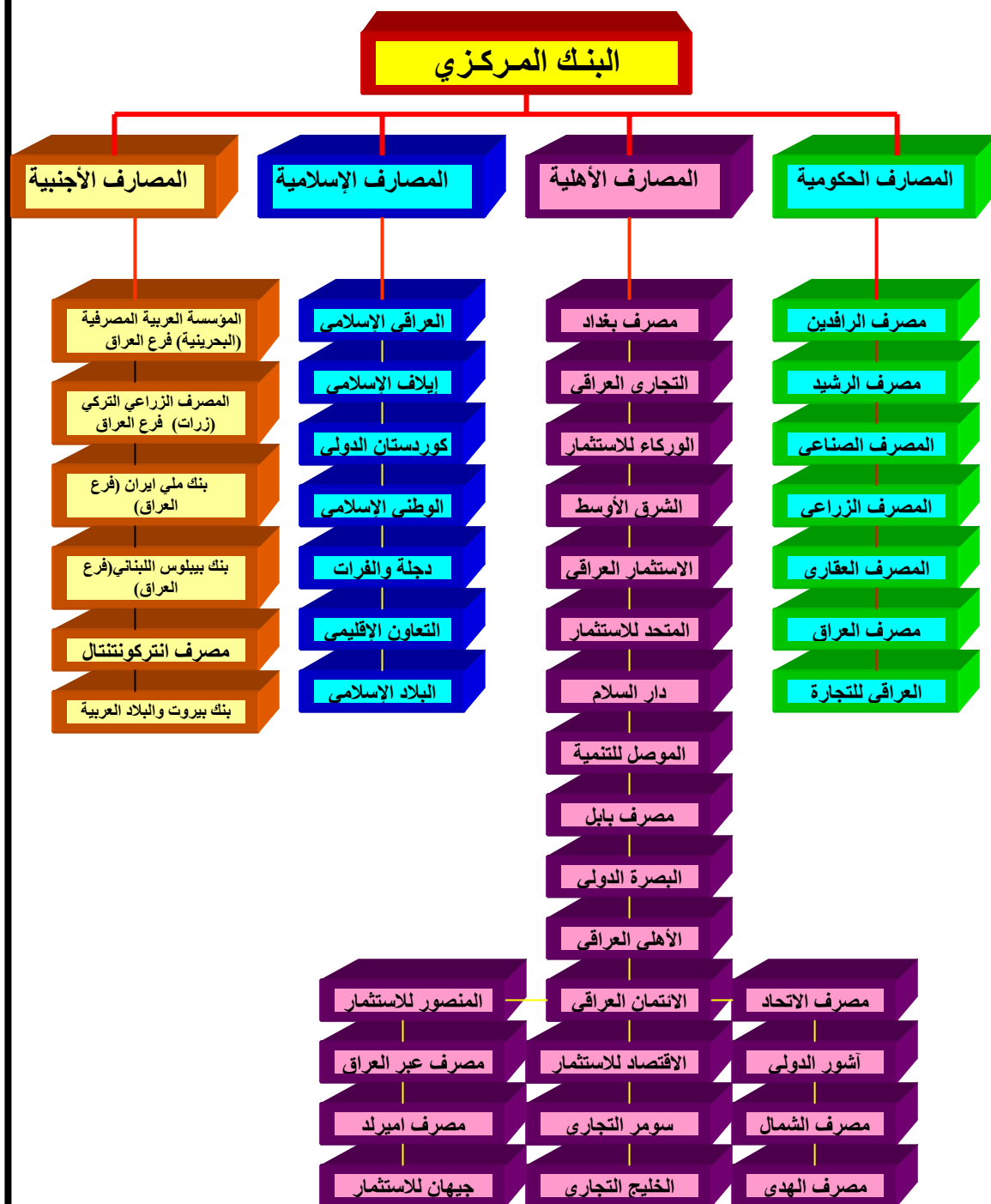
السيد حسن الحيدي
المستشار

السيد خالد شاكر عبد الله
مستشار قانوني

السيد زهير حميد
مدير عام فرع الموصل

الدكتور عبدالرسول عبد جاسم
عميد كلية المنصور

Banking System Structure هيكـل الجهاز المصرفي العراقي



موجز المؤشرات الاقتصادية للعراق لعام ٢٠٠٩
Summery of Iraq Economics Indicators 2009

البيان	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	١٣٩٣٣٠.٢ مليار دينار
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP	٥٦.٥ مليار دينار
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٣٧٦٤.٨ دولار
معدل التضخم الأساس (Core Inflation)	٧.١ %
معدل البطالة	١٥ %
عدد السكان	٣١ مليون نسمة
العملة	الدينار العراقي
المعدل اليومي لتصدير النفط	١.٩ مليون برميل
متوسط سعر برميل النفط	٥٨.٩٦ دولار للبرميل
عرض النقد بالمفهوم الضيق M1	٣٧٣٠.٠ مليار دينار
عرض النقد بالمفهوم الواسع M2	٤٥٤٣٨ مليار دينار
إجمالي ودائع المصارف التجارية باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية.	٢١٧٥١ مليار دينار
إجمالي ائتمان المصارف التجارية باستثناء ائتمان الحكومة المركزية.	٥٢٩١ مليار دينار
النفقات العامة للموازنة	٥٢٥٦٧ مليار دينار
الإيرادات النفطية	٤٣٣٠.٩٢ مليار دينار
الإيرادات الكلية للموازنة	٤٧١١٢.٦ مليار دينار
عجز الموازنة	٥٤٥٤.٥ مليار دينار
معدل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	٢٤١٥٥.١ نقطة
معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار في السوق المحلية	1182 دينار
عجز ميزان المدفوعات	٥.٨ مليار دولار
إجمالي عدد الشركات في سوق العراق للأوراق المالية	٩١ شركة
حجم التداول في سوق العراق للأوراق المالية	٤١٢ مليار دينار
مجموع رؤوس أموال المصارف العاملة	2.٤ ترليون دينار
عدد المصارف العاملة	٤٣ مصرف
متوسط سعر فائدة البنك المركزي	٧ %
حصة العراق في IMF	١١١٨.٤ مليون وحدة SDR
الإيرادات الضريبية	٣٣٣٤.٨ مليار دينار
صافي الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي	٦٢١٤٣ مليار دينار
الكثافة المصرفية	٤٠ ألف نسمة لكل فرع مصرفي
ودائع العملة الأجنبية	٨٩٠.٢ مليار دينار
القاعدة النقدية	٤٥٢٧.٠ مليار دينار
نسبة السكان تحت خط الفقر	٢٣ %
إجمالي المساحة المزروعة بالحنطة والشعير والرز	٨٠٨٧.١ ألف دونم
معدل إنتاج الطاقة الكهربائية	٥٩١٣.٢ ميكا واط

الفصل الاول

التطورات الاقتصادية العربية والعالمية والمحلية

International , Arabic & Local Economics Developments

أولاً- التطورات العربية والعالمية Arabic & International Developments

أفـاد تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (World Economic Outlook (WEO لعام ٢٠٠٩ الصادر عن صندوق النقد الدولي الى بدء الاقتصاد العالمي في مسيرة التعافي بقوة اكبر مما كان متوقعا من قبل ولو انه يتقدم بسرعة متفاوتة في مختلف المناطق فعقب الهبوط الذي شهده الاقتصاد العالمي زادت قوة النمو الاقتصادي واتسع نطاقه ليشمل الاقتصادات المتقدمة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩، وتشير التوقعات الى احتمال تزايد النشاط الاقتصادي وزيادة الانتاج العالمي في عام ٢٠١٠ ليصل الى (٤%) في معظم الاقتصادات المتقدمة مقابل (١%) في عام ٢٠٠٩ ومن ثم فانه من المتوقع ان يكون متوسط النمو السنوي في عام ٢٠١٠ موجبا بـدر متواضع على نحو (١.٢٥) بعد انكماش قدره (٣.٥%) خلال عام ٢٠٠٩ وكان هذا الانتعاش مدفوعا بقوة الطلب المحلي فضلا عن اداء سياسات التنشيط الاستثنائية.

وبرغم هذا التقدم المحرز فمن المتوقع ان تكون وتيرة التعافي بطيئة لخفض معدلات البطالة التي من المتوقع ان تبلغ ذروتها الى اكثر من (١٠%) من القوى العاملة في الاقتصادات المتقدمة فضلا عن استمرار معدلات التضخم بالتزايد خاصة في الدول المتقدمة، وجاء في التقرير بانه من المتوقع ارتفاع التضخم في الاقتصادات المتقدمة من صفر في عام ٢٠٠٩ الى (١.٢٥) عام ٢٠١٠ اذ جاء ارتفاع اسعار الطاقة ليوافق نمو تكاليف العمالة المتباطيء في اليابان على سبيل المثال كانت معدلات التضخم سلبية منذ مطلع العام ٢٠٠٩ مما اصبح يؤثر سلبا على مستوى ارباح الشركات خاصة مع انخفاض استثمار الشركات اليابانية بنسبة (٢.٨%) خلال الربع الرابع من عام ٢٠٠٩. وفي المملكة المتحدة البريطانية يلاحظ ان هناك ارتفاع تدريجي لمعدلات التضخم اذ ارتفعت من (١.٦%) في شهر شباط ٢٠٠٩ الى (٢.٨%) في شهر كانون الاول من العام نفسه وبذلك اصبح الاقتصاد البريطاني يواجه افاقا صعبة حيث يواجه خطر الركود الاقتصادي والتضخم في آن واحد، اما فيما يخص

الاسعار في الولايات المتحدة الامريكية فيلاحظ استقرار معدل التضخم دون (٢%) منذ مطلع عام ٢٠٠٩ والذي تعده السلطة النقدية المعدل الانسب لضمان استقرار الاسعار والنمو الاقتصادي في آن واحد.

وجاء في التقرير بانه من المتوقع ان ينخفض نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الاوسط الى (٢%) في عام ٢٠٠٩ ونحو (٤.٢٥%) في العام ٢٠١٠ بسبب الركود الذي شهده العالم اثر الازمة المالية، اذ تأثرت اقتصادات المنطقة على وجه الخصوص بأنيهار اسعار النفط والانكماش الحاد في تحويلات العاملين وفي الاستثمار الاجنبي المباشر. في الوقت الذي تنمو فيه اقتصادات الدول المستوردة للنفط الى نحو (٤.٥%) في عام ٢٠٠٩ اي اكثر من ثلاثة اضعاف معدل نمو البلدان المصدرة للنفط ويعكس التباطؤ الحاد في النشاط الاقتصادي لدى البلدان المصدرة للنفط في خضم الجهود التي سعت اليها الدول المصدرة للنفط (اوبك) والرامية الى تثبيت اسعار النفط على الرغم من حفاظ معظم البلدان المصدرة للنفط على ارتفاع مستويات الانفاق العام لمساعدة قطاعها غير النفطي.

اما بالنسبة للاقتصاد العربي فقد شهد في عام ٢٠٠٩ نموا مقبولا تراوح ما بين (٣.٥%) الى (٥%) مما يدل على انه لم يتأثر بالازمة المالية وان الميزانيات المجمعة لدى المصارف العربية تراوحت ما بين (٢.٦) الى (٢.٧) ترليون دولار ووصلت الارباح الى حدود (٣٥) مليون دولار ولم تعصف الازمة المالية بالاقتصادات العربية بالرغم من حصول بعض التداعيات التي اثرت على بعض الاقتصادات، فقد سجل الاقتصاد السعودي اول اكبر اقتصاد عربي عجز فعلي في الميزانية منذ ثمانية اعوام وبلغ العجز الفعلي ٤٥ مليار ريال سعودي وهو اقل مما كان متوقعا في ميزانية عام ٢٠٠٩ التي بنيت على عجز قدره (٦٥) مليار دولار وذلك بفضل تحسن اسعار النفط الخام فقد كان من المتوقع ان ينكمش الاقتصاد السعودي لكنه حقق نموا في الناتج القومي الاجمالي بنسبة (٠.١٥%) في حين عانى الاقتصاد الاماراتي من انكماش الذي يعد ثاني اكبر اقتصاد عربي وثالث اكبر البلدان المصدرة للنفط في العالم وذلك بنسبة (٠.٧%) في عام ٢٠٠٩ ويتوقع ان تواصل مشاكل دبي التأثير على اقتصاد الامارات لعام ٢٠١٠ في حين حقق الاقتصاد القطري نمو نسبته (١١%) خلال عام ٢٠٠٩.

ومما تجدر الاشارة اليه بأن الازمة المالية لم تؤثر على الاستثمارات البينية في الدول العربية بالرغم من انها ما زالت حتى الان ضعيفة او متدنية بما يقارب (٨٠-٩٠) مليار دولار.

اما فيما يخص مستوى الاسعار في منطقة الشرق الاوسط فمن المتوقع ان يتراجع مستوى التضخم الى (٨.٣%) في عام ٢٠٠٩ مقابل (١٥%) في عام ٢٠٠٨ اذ من المتوقع

ان يشهد كل من الاردن ولبنان التراجع الاكثر حدة في التضخم من حدود المرتبتين العشريتين الى حدود المرتبة الواحدة نتيجة لتراجع اسعار استيراد الغذاء والوقود الذي تشهده كل الاقتصادات المعتمدة على هذه الواردات، اما في مصر وايران فمن المتوقع ان يستمر التضخم في حدود المرتبتين العشريتين.

وقد كان عام ٢٠٠٩ من اكثر الاعوام هدوءاً لمصدري النفط وحسب ما اشار اليه تقرير منظمة الاوبك فمع انهيار اسعار النفط في مطلع العام ٢٠٠٩ اذ انخفض سعر برميل النفط الى نحو (٣٠) دولار بعد ان وصل الى (١٥٠) دولار في تموز من عام ٢٠٠٨، لكن تلك التخفيضات التي اعلنتها اوبك بنهاية عام ٢٠٠٨ الذي بلغ اجمالها (٤.٢) مليار برميل يوميا والتي اعادت التوازن بين معادلة العرض والطلب والتي استطاعت من اعادة الاستقرار في الاسعار في نطاق (٦٥ - ٧٥) دولار للبرميل ومع ذلك فقد تراجعت عائدات الدول المصدرة للطاقة بشكل لم يمكنها من تجاوز اثار الركود الاقتصادي العالمي ومع ذلك فقد ظلت اقتصادات تلك الدول افضل من غيرها بكثير.

وتوقعت الوكالة الدولية للطاقة في تقريرها ان يسجل الاستهلاك العالمي من النفط قفزة وبنسبة (١.٧%) في عام ٢٠١٠ مدفوعا بحركة الطلب لدى الدول الناشئة في اسيا كونه المادة الاساسية في اغلب الصناعات، كما توقعت الوكالة ان يستهلك العالم (٨٦.٣) مليون برميل يوميا فقط في عام ٢٠١٠ مقابل (٨٤.٩) مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٩.

ثانياً - التطورات المحلية Local Developments

يمر الاقتصاد العراقي اليوم بمرحلة انتقالية تتطلب منه السعي الحثيث نحو - وتأمين الاستقرار وزيادة النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات المزمنة التي يعاني منها - من خلال زيادة الايرادات غير النفطية اي تنويع مصادر الايرادات وتحفيز التنوع الاقتصادي وخلق اقتصاد متنوع قادر على توفير فرص العمل وتحقيق أعلى معدلات الرفاهية لابنائهم مع - توفير الخدمات وبمستوى عال.

لقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال عام ٢٠٠٩ بتداعيات الازمة المالية العالمية وذلك من خلال تراجع أسعار النفط عالميا وقد بدا ذلك واضحا في انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي

الاجمالي بالاسعار الجارية لهذا العام بنسبة (١٠.٧%) وذلك نتيجة لهيكليّة هذا الاقتصاد المعتمد اعتماداً كاملاً على قطاع النفط في توليد الناتج المذكور مقابل التـدني الواضح لمساهمة القطاعات السلعية الاخرى، اذ أنخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي من (٥٥.٥%) عام ٢٠٠٨ الى (٤٠.٤%) عام ٢٠٠٩، اي بنسبة انخفاض (٣٥%) عن العام السابق، فيما سجلت باقي الانشطة ارتفاعاً بنسبة (١٩.٧%) قياساً بالعام السابق، ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومرونة في مواجهة الصدمات الخارجية دعماً للاقتصاد الوطني وتقليل اعتماده على مـصدر واحد للدخل والسعي نحو ملء فجوة تمويل التنمية من خلال تشجيع الاستثمار بنوعيه المحلي والاجنبي، أي توسيع دور القطاع الخاص لما له من دور هام في النشاط الاقتصادي من خلال خلق صناعات تصديرية (اذ أن تنمية الصادرات غير النفطية سيـسهم فـي دـعم مـيزان المدفوعات وتحقيق التوازن الخارجي وبناء الاحتياطات الاجنبية) وبالشكل الذي يمكن الاقتصاد من تحقيق معدلات نمو في القطاعات الحقيقية تتجاوز معدلات نمو السكان وهذا ما ركزت عليه السياسة الاقتصادية للبلاد في تغيير عمليات الإصلاح الاقتصادي من خلال خفض التضخم، تنويع حصة الايرادات غير النفطية وترشيد الانفاق العام.

فعلى صعيد تطورات ادوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠٠٩، فقد عكس الانخفاض التدريجي في الظاهرة التضخمية الاثار الايجابية لسياسة البنك المركزي العراقي التي اعتمدها أواخر العام ٢٠٠٣ من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة (سـعر اءـادة الخصم، متطلبات الاحتياطي القانوني، عمليات السوق المفتوحة التي تمت من خلال مـزادات العملة الاجنبية وخيارات ادارة السيولة المتمثلة بمزادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي والاقرض ما بين المصارف).

وكان من اهم نتائج هذه السياسة انخفاض الـرقم الفيلسـي لاسـعار المـستهلك (كمؤشـر للتضخم الاسـاس الذي تعتمد عليه السياسة النقدية (core inflation) مـن (١٣%) عام ٢٠٠٨ الى (٧.١%) عام ٢٠٠٩، فيما أنخفضت اشارة سعر فائدة البنك (policy rate) خلال هذا العام الى (٧%) سنوياً بعد أن حققت اهدافها في (تحقيق عوائد قوية على الـدينار العراقي وجعله عملة جاذبة ومصدرة للتوقعات التضخمية) وبذلك يكون البنك قد خفض سـعر الفائدة ثمانين نقاط خلال الفترة من كانون الاول ٢٠٠٨ الى حزيران ٢٠٠٩ لغـرض تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق لتمويل المشاريع لدعم عملية التنمية كما قام البنك بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية من (٧٥%) والذي تم العمل به اعتباراً من

ايلول ٢٠٠٧ الى (٢٥%) اعتباراً من آذار ٢٠٠٩، كما وأستمر البنك باقلمة مـ. زادات حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية وحوالات البنك المركزي من أجل الحفاظ على نظام مالي رصين يسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن أقلمة مـ. زادات العملة الاجنبية لغرض رفع القيمة الخارجية للدينار العراقي، أي تحسين سعر صرفه وبناء احتياطات قوية بالعملة الاجنبية، أذ شهد هذا العام تحسن سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار حيث تراوحت معدلات أسعار صرف الدينار تجاه الدولار في الاسواق المحلية ما بين (١١٧٨ - ١١٨٧) دينار/دولار وبمعدل سنوي بلغ (١١٨٢) دينار/دولار وبذلك يكون معدل سعر صرف الدينار تجاه الدولار قد أنخفض بنسبة (٢%) عن العام السابق.

كما عمل البنك المركزي على تطوير نظام المدفوعات وذلك من خلال مجموعة مـ. الانظمة يأتي في مقدمتها نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) حيث يتم من خلاله تسوية المبالغ الناتجة عن التعامل بالسندات في الوقت الفعلي فيما يتعلق بالعملتين الـ دينار العراقي والدولار الامريكي، فيما يعتبر نظام تسجيل سندات الحكومة (GSRS) الـ سجل القانوني والضمان الاستراتيجي لنظام التسوية الاجمالية (RTGS) والمفاصة الالية (ACH) وغالباً مايرتبط ايداع الاوراق المالية في النظم الحديثة للمدفوعات بآليات الـ دفع لتوفير ضمانات للاوراق المالية الحكومية ويوفر نظام الايداع للاوراق المالية آلية لـ وزارة المالية والبنك المركزي العراقي لادارة السيولة في المزاد لاصدارات الاوراق المالية والتحكم بالسيولة في الجهاز المصرفي لذا يعتبر نظام (GSRS) جزءاً هاماً من البنية التحتية المالية.

وفي حقل المالية العامة سجلت إيرادات الميزانية الاتحادية للدولة لهذا العام انخفاضاً بلغت نسبته (٣٣.٧%) قياساً بالعام السابق، كما وأنخفض أجمـالي الانفاق العام بنسبة (١١.٥%) عن العام السابق.

سجل ميزان المدفوعات العراقي خلال هذا العام عجزاً مقداره (٥.٨) مليـار دولار، في حين كان قد سجل فائضاً بلغ مقداره (١٨.٦) مليار دولار لعام ٢٠٠٨ ويعزى ذلك الى الانخفاض الحاصل في صافي الاصول الاحتياطية والعجز الحاصل في فترة الحساب الجاري في الوقت الذي حقق فائضاً بلغ مقداره (٢٨.٦) مليار دولار للعام السابق، كما تراجع خلال هذا العام الفائض في الميزان التجاري بنسبة (٨٧.٨%) قياساً بالعام السابق ويعزى ذلك الى الانخفاض الكبير في العوائد النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط خلال هذا العام على أثر تداعيات الازمة المالية العالمية، فقد سجلت الصادرات النفطية خلال هذا العام انخفاضاً بنسبة

(٣٧%) لتبلغ (٣٩.٠) مليار دولار مقابل (٦١.٩) مليار دولار خلال عام ٢٠٠٨، فيما أرتفع العجز الذي سجلته فقرة صافي الخدمات خلال هذا العام بنسبة (٦%) قياسا بالعام السابق، وسجلت فقرة الاوراق المالية والموجودات الاجنبية خلال هذا العام صـ من الحساب الرأسمالي والمالي عجزا بلغ مقداره (٢٠.٢) و(٧.٥) مليار دولار على التوالي بعد ان كانت قد سجلت كلا منهما في العام السابق فائضا بلغ مقداره (٣.٥) و(١٨.٦) مليـار دولار على التوالي .

الفصل الثاني
تطورات القطاع الحقيقي
Real Sector Developments

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product

تشير البيانات الإحصائية الأولية الى انخفاض معدل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعام ٢٠٠٩ بنسبة (١٠.٧%) ليلغ (١٣٩.٣) ترليون دينار مقابل (١٥٦) ترليـون دينار للعام السابق ويعود ذلك الى التراجع الحاصل في اسعار النفط على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية، حيث انخفض معدل سعر برميل النفط الخام لهذا العام بنسبة (٣٣.٦%) قياسا بالعام السابق الامر الذي انعكس في انخفاض القيمة المضافة للقطاع النفطي بالاسعار الجارية من (٨٦.٦) ترليون دينار عام ٢٠٠٨ الى (٥٦.٢) ترليون دينار عام ٢٠٠٩، فيمـالـسـجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ارتفاعا بنسبة (٥.٦%) ليلغ (٥٦.٥) مليار دينار عام ٢٠٠٩ مقابل (٥٣.٥) مليار دينار للعام السابق، ويعود التفاوت في معدلات التغير في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة الى تأثيرات أسعار المخفـض الـضمـني للناتج المحلي الاجمالي، فيما حققت باقي القطاعات الاقتصادية معدلات نمو وبنسب متفاوتة وسـجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لهذا العام انخفاضا بنسبة (٩.٨%) قياسا بالعام السابق ليلغ (٣٧٦٤.٨) دولار مقابل (٤١٧٢.٢) دولار للعام الـسابق، ويوضح الجدولين (٢١) التقسيمات الرئيسية للناتج المحلي الاجمالي بكلفة عناصر الانتاج بالاسعار الجارية والثابتة لعامي ٢٠٠٩-٢٠٠٨ حسب القطاعات الرئيسية:

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

(مليار دينار)

القطاعات	عام ٢٠٠٨	الاهمية النسبية %	عام ٢٠٠٩	الاهمية النسبية %
السلعية	١٠٢١٩٦.٤	٦٥.٢	٧٤٩٠٨.٣	٥٣.٤
التوزيعية	٢٤١٣٢.١	١٥.٤	٢٨٠٤٦.٤	٢٠.١
الخدمات	٣٠٣٤١.٦	١٩.٤	٣٧٢٠٤.٤	٢٦.٥
المجموع حسب الأنشطة	١٥٦٦٧٠.١	١٠٠	١٤٠١٥٩.١	١٠٠
ناقصا رسم الخدمة	٦٨٧.٨	--	٨٢٨.٩	--
الناتج المحلي الاجمالي	١٥٥٩٨٢.٣	--	١٣٩٣٣٠.٢	--

* المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (تقدير اولي)

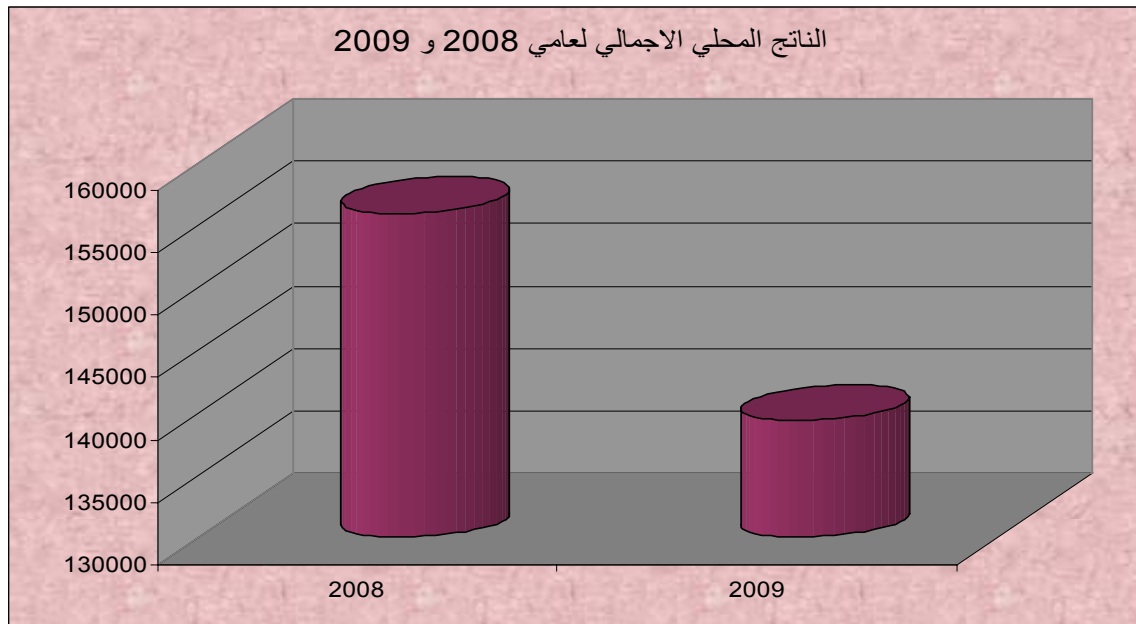
جدول رقم (2)

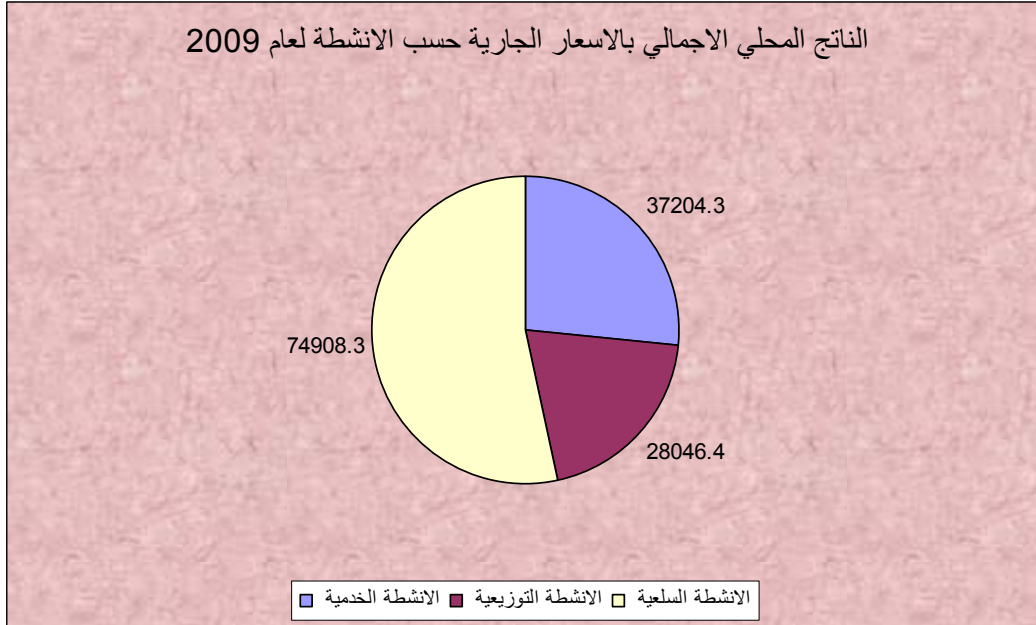
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

(مليار دينار)

الاهمية النسبية %	عام ٢٠٠٩	الاهمية النسبية %	عام ٢٠٠٨	القطاعات
٥٨.٣	٣٣.١	٥٨.٧	٣١.٦	السلعية
١١.٨	٦.٧	١١.٣	٦.١	التوزيعية
٢٩.٩	١٧	٣٠	١٦.١	الخدمات
١٠٠	٥٦.٨	١٠٠	٥٣.٨	المجموع حسب الأنشطة
--	٠.٣	--	٠.٣	ناقصا رسم الخدمة
--	٥٦.٥	--	٥٣.٥	الناتج المحلي الاجمالي

* المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات (تقدير اولي)





ثانياً : القطاعات السلعية

انخفضت نسبة نمو القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي قياساً بنسبة نمو و الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة للعام السابق، ففي الوقت الذي حقق فيه الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة نسبة نمو قدرها (0.6%) فلم يتجاوز معدل النمو في القطاعات السلعية نسبة (4.7%). اما اذا نظرنا الى القيمة المضافة بالاسعار الجارية فان هذه القطاعات كانت قد سجلت انخفاضاً بنسبة (26.7%) وهي اعلى من نسبة الانخفاض الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي والبالغة (10.7%)، ونتيجة لذلك فقد انخفضت مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي من (60.2%) عام 2008 الى (53.4%) خلال هذا العام وقد يعزى ذلك الى تأثير التغيرات الحاصلة في اسعار النفط وما تبعها من انعكاسات سلبية على تلك الانشطة.

وفيما يلي تفصيلاً لأهم تلك التغيرات في القطاعات السلعية :

١- قطاع النفط والتعدين

بلغت القيمة المضافة لقطاع النفط والتعدين في الناتج المحلي الاجمالي (56.7) ترليون دينار بالاسعار الجارية عام 2009 مسجلاً بذلك انخفاضاً بلغت نسبته (34.8%) قياساً بالعام السابق البالغ (86.9) ترليون دينار، فيما بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط لوحده (40.12%)

والتي تعادل (٥٦.٢) ترليون دينار، كما هو موضح في ملحق الجدول رقم (١) ويعود الانخفاض الحاصل في مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الى تراجع اسعار النفط، حيث بلغ معدل سعر برميل النفط (٥٨.٩٦) دولار عام ٢٠٠٩ مقابل (٨٨.٨٤) دولار لكل برميل للعام السابق، اي بنسبة انخفاض (٣٣.٦%).

ب - قطاع الزراعة

يعاني قطاع الزراعة اليوم من اختلالات كثيرة جعلته غير قادر على اداء مهامه وتتمثل هذه الاختلالات في انخفاض انتاجية عوامل الانتاج، تدني مستوى الادارة المزرعية للفلاحين اذ تعتمد على ادارة تقليدية متخلفة وعدم استخدام الآلات الزراعية الحديثة فضلا عن انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة بسبب تدهور خصوبة الارض نتيجة للتملح والتعرية وانخفاض انتاجية الثروة الحيوانية بسبب قلة القاعدة العلفية وتخاف اساليب تربية الحيوان وتدني كفاءة مياه الري، الا ان هذا القطاع استطاع ان يحقق خلال هذا العام ارتفاعا في انتاجيته بنسبة (٧.٣%) حيث بلغت القيمة المضافة له بالاسعار الجارية (٦.١) ترليون دينار مقابل (٥.٧) ترليون دينار للعام ٢٠٠٨، ويعزى هذا الارتفاع الى المساهمة الجادة من قبل الحكومة في اصلاح الواقع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ودعم الجهد المبذول من قبل وزارة الزراعة لتنمية وتطوير هذا القطاع بما يخدم الامن الغذائي من خلال التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية من الحنطة والشعير والرز والتي تشكل نسبة مرتفعة من انتاج المحاصيل الحقلية في القطر اضافة الى دعم جهود وزارة الموارد المائية في عملها الساند للانتاج الزراعي، ويظهر ملحق الجدول رقم (٢) ارتفاع انتاج الحنطة والشعير خلال هذا العام بنسبة (٣٢.٧%) ليصل الى (٢٢٠١.٩) الف طن مقابل (١٦٥٩) الف طن لعام ٢٠٠٨، حيث ارتفع انتاج الحنطة والشعير بنسبة (٣٥.٥%) و (٢٤.١%) على التوالي على الرغم من انخفاض المساحة المزروعة لهذين المحصولين بنسبة (١٢%) و (٤٧.٨%) على التوالي ويعزى ذلك الى وفرة الامطار الموسمية خلال هذا العام، فيما انخفض انتاج الرز بنسبة (٣٠.٨%) ليصل الى (١٧٣.١) الف طن خلال هذا العام مقابل (٢٥٠.٣) الف طن للعام السابق وانخفضت كذلك المساحة المزروعة به بنسبة (٣٧.٥%) ويعزى ذلك الى انخفاض منسوب المياه في حوضي دجلة والفرات، اما بخصوص الانتاجية فقد ارتفعت انتاجية الدونم الواحد لمحصول الحنطة من (٢١٨.٦) كغم عام ٢٠٠٨ الى (١٧٨) كغم عام ٢٠٠٩ والرز من (٧٤.٩) كغم عام ٢٠٠٨ الى (٧٨٧.٩) كغم عام ٢٠٠٩.

ج - قطاع الصناعة التحويلية

يحتل قطاع الصناعة موقعا مهما بين القطاعات الاقتصادية الاخرى لما له من دور كبير في التأثير على الاقتصاد الوطني وبالتالي فانه لا بد من العمل على تحقيق استراتيجية للتنمية الصناعية وتعزيز السياسة الاستثمارية في المجال الصناعي بغية بناء قاعدة صناعية متطورة ومتنوعة ستعكس في ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي باعتبار ان القطاع الصناعي هو احد المصادر الرئيسية للدخل القومي ولتوفير فرص العمل وكذا ذلك هـ-و المحفز الرئيس للادخار والاستثمار.

ويلاحظ من ملحق الجدول رقم (١) ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من (١.٥%) عام ٢٠٠٨ والتي تعادل (٢.٣) ترليون دينار بالاسعار الجارية الى (٢.٤%) والتي تعادل (٣.٤) ترليون دينار عام ٢٠٠٩ اي بنسبة ارتفاع (٤٤.٥%) ويعزى ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة لبعض الصناعات التحويلية مثل الصناعات الكهربائية ، الكيماوية ، النسيجية ، الاثاث ، الصناعات المعدنية والهندسية وصناعات الاسمنت والاسمدة ، فقد حققت صناعة الاسمدة ارتفاعا في انتاجها خلال هذا العام بنسبة (١٧.٨%) مقارنة بعام ٢٠٠٨ ، حيث ارتفع السماد نوع يوريا بنسبة (٢.٣%) في حين حقق السماد الفوسفاتي ارتفاعا بنسبة (٦٨%) ملحق الجدول رقم (٣) ، وسجلت صناعة الاسمنت انخفاضا في انتاجها خلال هذا العام ليبلغ (١٤٢٦.٦) الف طن مقابل (٢٢٨٥) الف طن لعام ٢٠٠٨ ، اي بنسبة انخفاض (٣٧.٦%) ، حيث تشير البيانات الاحصائية الى تراجع الانتاج لكل مـن الاسـمنت العـادي والمقاوم بنسبة (٤٦.٢%) و (٨.١%) على التوالي ، في حين شهد هذا العام عـودة انتـاج الاسمنت الابيض والذي بلغ (٢.٦) الف طن بعد ان ظل انتاجه متوقفا طوال العام الماضي كما موضح في ملحق الجدول رقم (٤).

د - قطاع الكهرباء والماء

يعد هذا القطاع من القطاعات الحيوية لاي بلد وبالتالي فان اي ضرر يلحق به ينعكس على باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة (الكهرباء) باعتباره عصب التنمية فلا يزال هذا القطاع يعاني العديد من المشاكل المتعلقة بخطوط نقل الطاقة وشبكات التوزيع ، التقادم التكنولوجي لمحطات التوليد ، انخفاض منسوب المياه في حوضي دجلة والفرات ومشاكل اخرى تتعلق بشحة الوقود.

ويلاحظ من البيانات الاحصائية الاولى ارتفاع القيمة المضافة لهـ ذ القطـاع بالاسعار الجارية خلال هذا العام بنسبة (٢٨.٩%) قياسا بالعام الـسابق ويعـود ذـالك الارتفاع الى اضافة وحدات تشغيل (غازية) للعمل ضمن محطات التوليد البخارية الضخمة في العاصمة بغداد وبعض محافظات القطر، اذ بلغ معدل انتاج الطاقة الكهربائية خلال هذا العام (٥٩١٣.٢) ميكا واط مقابل (٤٥٤٨.٨) ميكا واط لعام ٢٠٠٨ اي بنسبة ارتفاع (٣٠%) فـي حين بلغ معدل الطلب على الطاقة الكهربائية (٨٨٦٤.٣) ميكا واط هـ ذ العـام مقابل (٨٣٧٦.٣) ميكا واط لعام ٢٠٠٨ اي بنسبة زيادة (٥.٨%) كما موضح في ملحـق الجدول رقم (٥)، ونتيجة عدم كفاية الانتاج فقد بلغ معدل العجز السنوي لهذا العام (٢٩٥١.١) ميكا واط مسجلا انخفاضاً بلغت نسبته (٢٢.٩%) قياسا بالعام السابق وسجل معدل استيراد الطاقة الكهربائية (٦٤٨.٦) ميكاواط . ساعة وعبر الخطين التركي والـيراني مقابل (٣٤٤.١) ميكاواط . ساعة للعام السابق، اي بنسبة ارتفاع (٨٨.٥%) وكما تعكسه بيانات ملحـق الجدول رقم (٦).

هـ - قطاع البناء والتشييد

سـاهم هـ ذ القطاع بنسبة (٥.٠٤%) من الناتج المحلي الاجمالي لهذا العام والتي تعادل (٧.١) ترليون دينار بالاسعار الجارية مقابل (٦) ترليون دينار لعام ٢٠٠٨، محققاً نسبة ارتفاع بلغت (١٨.٣%)، ويؤمل مستقبلاً تفعيل دور هذا القطاع من خلال توفير البيئة المناسبة للتوسع فـي عمليات البناء والاعمار وجـذب والاستقطاب الاستثمارات المحلية والـاجنبية .

ثالثاً : القطاعات التوزيعية

وتشمل قطاع النقل والمواصلات تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابههما والبنـوك والتأمين حيث ارتفعت القيم المضافة لهذه القطاعات بالاسعار الثابتة الى (٦.٧) مليار دينار عام ٢٠٠٩ مقابل (٦.١) مليار دينار عام ٢٠٠٨ اي بنسبة زيادة (٩.٨%)، في حين سجلت هذه القطاعات بالاسعار الجارية ارتفاعاً بلغت نسبته (١٦.٢%) لتبلغ القيمة المضافة لها (٢٨) ترليون دينار لهذا العام مقابل (٢٤.١) ترليون دينار للعام السابق، ونتيجة لارتفاع معدل النمو لهذه القطاعات فقد ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي مـن (١٥.٤%) عـام ٢٠٠٨ الى (٢٠.١%) عام ٢٠٠٩ وفيما يلي تفصيلاً لاهم القطاعات التوزيعية:-

أ - قطاع النقل والمواصلات والخزن

ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع الى (١٤.٢) ترليون دينار عـ.م ٢٠٠٩ بعـ.د ان كانت (١٢) ترليون دينار عام ٢٠٠٨ اي بنسبة (١٧.٩%) ، اذ ارتفعت نسبة مساهمة هـ.ذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي من (٧.٧%) عام ٢٠٠٨ الى (١٠.١%) عام ٢٠٠٩.

ب - قطاع التجارة (جملة ومفرد وفنادق)

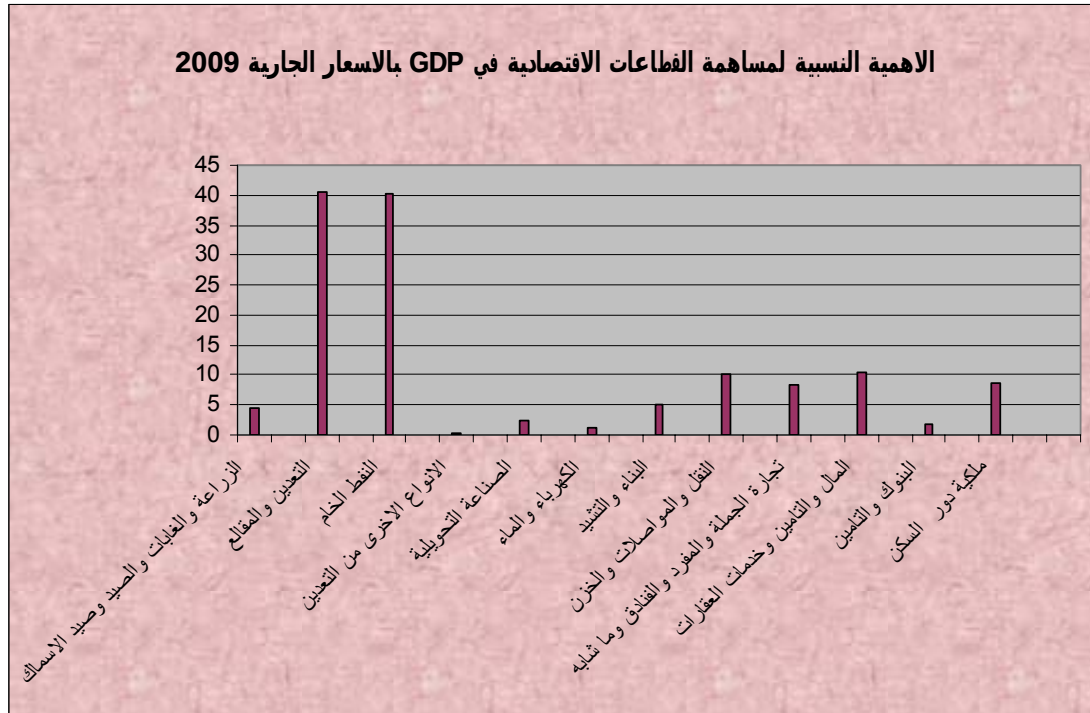
بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي (٨.٢%) والتي تعادل (١١.٥) ترليون دينار مقابل (١٠) ترليون دينار للعام السابق مسجلا ارتفاعا بنسبة (١٤%) وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لدور قطاع التجارة في تلبية حاجة القطر من السلع المنتجة محليا والمستوردة وتجدر الاشارة الى ان عدد التجار والشركات المسجلة في غرفة تجارة بغداد خلال هذا العام (١٥٥٤٠) مقابل (٢٠٠١٨) لعام ٢٠٠٨.

ج - قطاع البنوك والتأمين

ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع خلال هذا العام لتبلغ (٢.٤) ترليون دينار بعد ان كانت قد سجلت مامقداره (٢) ترليون دينار للعام السابق اي بنسبة زيادة (١٧.٣%) ويعود ذلك لما شهده هذا القطاع من تطور واسع وكبير على مستوى فعالياته ونشاطاته وبذلك ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي الى (١.٧%) مقابل (١.٣%) لعام ٢٠٠٨.

رابعاً - القطاعات الخدمية

ويشمل قطاع ملكية دور السكن وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، فقد ارتفعت القيمة المضافة بالاسعار الثابتة لهذه القطاعات من (١٦.١) مليار دينار عام ٢٠٠٨ الى (١٧) مليار دينار عام ٢٠٠٩ اي بنسبة زيادة (٥.٦%)، وارتفعت القيمة المضافة لهذه القطاعات بالاسعار الجارية عام ٢٠٠٩ بنسبة (٢٢.٦%) لتصل الى (٣٧.٢) ترليون دينار مقابل (٣٠.٣) ترليون دينار للعام السابق ونتيجة لارتفاع معدل النمو في هذه القطاعات بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت نسبة مساهمتها فيه الى (٢٦.٥%) هـ.ذا العام مقابل (١٩.٤%) للعام السابق.



الفصل الثالث

التطورات النقدية والمصرفية والمالية

Monetary, Banking & Financial Developments

أولاً: ملامح السياسة النقدية

لقد أنبثقت أهمية الدور الذي يضطلع به البنك المركزي العراقي من كونه المسؤول الاول في توجيه فعاليات الجهاز المصرفي لتوفير معدل مناسب من عرض النقد يسهل الحصول على معدلات نمو اقتصادي عالية في ظل استقرار وتوازن اقتصادي شامل وبالتالي فقد كان على البنك المركزي تقرير الاولوية في تحديد اهداف السياسة النقدية بما ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للبلاد والتي تركز الى تحقيق الاستقرار والنهوض بعملية التنمية على نحو متسارع وأحداث تحسن جوهري في مستوى معيشة أبناءه.

أن السياسة النقدية التي اعتمدها البنك أواخر عام ٢٠٠٣ قد أتت أكلها من خلال تحقيق اهدافها عبر اختيار ميثاقها الاسمية المناسبة، إذ حققت اشارة سعر فائدة السياسة النقدية (policy rate) هدفها في تحقيق عوائد على الدينار العراقي وتحويله الى عملة جاذبة ومصدرة قوية في مواجهة التوقعات التضخمية، فمع هبوط التضخم الاساس الى المرتبة العشرية الواحدة ليسجل مانسبته (٧.١%) عام ٢٠٠٩ مقابل (١٣%) عام ٢٠٠٨ فأن اشارة سعر فائدة البنك قد هبطت هي الاخرى من (٢٠%) عام ٢٠٠٧ الى (٧%) عام ٢٠٠٩ وأصبحت القوة الجاذبة للدينار العراقي اليوم كعملة وطنية قوية إذ تمثل الاداة الافضل في تطوير الادخار النقدي والوساطة المالية والسبيل الصحيح والمناسب للتصدي لظاهرة التوقعات التضخمية في وقت كانت فيها الموجودات من بدائل الدينار هي الوسيلة المفضلة والاكثر تعاليشا مع تلك التوقعات التضخمية التي غدت بمثابة مردودات مماثلة للفائدة تولدها الانحرافات التضخمية باستمرار لتمثل عوائد غير ملموسة يفرزها التضخم لتتفوق على الفائدة المصرفية الاسمية، أما اشارة سعر الصرف فقد كان لها الاثر الاكبر في خفض التضخم ورفع القيمة الخارجية للدينار العراقي وبذلك فأن السياسة النقدية حققت هدفها الاساس في التأثير في سعر الصرف الاسمي للوصول الى المستويات الحقيقية لسعر الصرف التوازني من خلال مزاد العملة الاجنبية مما انعكس وبشكل ايجابي على المستوى العام للأسعار ولاسيما اسعار السلع المستوردة النهائية ومدخلات الانتاج، فضلا عن كون المزاد وسيلة لتطبيق الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية في ادارة سيولة الاقتصاد والسيطرة على مناسبتها وتحقيق التوازن المرغوب في السوق النقدية وتقوية فرص الاستقرار المالي.

كما ساهمت السياسة النقدية في بناء احتياطات قوية بالعملة الاجنبية والتي أدت الى بناء مرتكزات قوية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الخارجي وأقامة مناخ ملائم لانطلاق الاستثمار، وهنا لابد من التأكيد على ان تعزيز دور وفاعلية الاجراءات النقدية يقتضي وضوح معالم واهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، اي لابد من تحقيق القدر اللازم من الانسجام والتنسيق بين كل من السياسة النقدية وسياسات الاقتصاد الكلي وبشكل اكثر منهجية وأنتظاما سعيا نحو تشجيع فرص الاستثمار الحقيقي ورفع معدل التنمية في البلاد .

ثانياً : التطورات النقدية

حققت السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي ومنذ صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ اهدافها في التصديم للتضخم وخفض معدلات الزيادة السنوية في المستوى العام للأسعار وصولاً الى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، فقد شهد هذا العام ارتفاعاً بسيطاً في معدل السيولة المحلية المتمثلة في عرض النقد بـ المفهوم الواسع (M2) ليبلغ (٣٠.١%) مقابل (٢٩.٥%) للعام السابق في حين تراجع معدّل نمو و الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مما اثر سلباً على المستوى العام للأسعار لهذا العام ومـ هنا لابد من التأكيد على ضرورة اجراء تغييرات هيكلية في قطاع الاقتصاد الحقيقي بغية رفع معدلات النمو بصورة حقيقية وبالشكل الذي تتناسب فيه مع نسب التقدم الحاصلة في الاستقرار النقدي والتي تعد ملازمة لتطور حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي .

أ - عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه Money Supply and Contributing Factors

١ - عرض النقد M1

ازداد عرض النقد بمفهومه الضيق في نهاية عام ٢٠٠٩ الى (٣٧٣٠٠) مليار دينار مقابل (٢٨١٩٠) مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨، اي بزيادة نسبته زيادة مقدارها (٣٢.٣%) وساهم صافي العملة في التداول في هذه الزيادة بنسبة (٣٦%)، فيما ساهمت الودائع الجارية بنسبة (٦٤%) مما أدى الى ارتفاع نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد من (٣٤.٤%) عام ٢٠٠٨ الى (٤١.٦%) عام ٢٠٠٩، فلبها انخفاض العملة في التداول الى عرض النقد الى (٥٨.٤%) بعد ان كانت (٦٥.٦%) عام ٢٠٠٨.

٢ - العوامل المؤثرة في عرض النقد

توضح الموازنة النقدية الموحدة في جانب الموجودات الاثر الانكماشية للعوامل الخارجية المتمثلة برصيد صافي الموجودات الاجنبية البالغ (٣٨٩٨) مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٩، اي بنسبة انخفاض (٦%) قياساً بالعام السابق ولتشكل مانسته (٧٣.٨%) من مجموع العوامل الانكماشية البالغ مقدارها (٥٢٨١) مليار دينار فلبها الاثر التوسعي المتمثل بارتفاع

صافي مديونية الحكومة بمقدار (٥٦٠) مليار دينار وديون القطاع الخاص والقطاع العام الأخرى بمقدار (٧٣٧) مليار دينار خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق ليـ شكل الأثر التوسعي ما نسبته (٣.٩%) و(٥.١%) على التوالي من مجموع الأثر التوسعي.

ويتضح في جانب المطلوبات غير النقدية الأثر الانكماشى لفقرة شبه النقد والبالغ (١٣٨٣) مليار دينار وليس شكل ما نسبته (٢٦.٢%) من مجموع العوامل الانكماشية، قابله الأثر التوسعي لكل من فقرة الودائع الحكومية وفقرة الموازنة والتي شكل أثرهما التوسعي ما نسبته (٤٣.٣%) و (٤٧.٦%) على التوالي من مجموع العوامل التوسعية البالغة (١٤٣٩١) مليار دينار.

جدول رقم (٣)

عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه نهاية الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠٠٨)

الفقرات	القيمة ٢٠٠٨ مليار دينار	القيمة ٢٠٠٩ مليار دينار	مقدار التغير عن العام السابق	نسبة التغير عن العام السابق %
الموجودات :				
صافي الموجودات الأجنبية ١	٦٦٠٤١	٦٢١٤٣	٣٨٩٨-	٦-
ديون القطاع الخاص والقطاعات الأخرى ٢	٤٥٥٤	٥٢٩١	٧٣٧	١٦.٢
الديون الحكومية ٣	٦٨٠٧	٧٣٦٧	٥٦٠	٨.١
مجموع الموجودات ٣+٢+١	٧٧٤٠٢	٧٤٨٠١	٢٦٠١-	٣.٤-
المطلوبات النقدية :				
عرض النقد M1 :				
صافي العملة في التداول ٤	١٨٤٩٣	٢١٧٧٦	٣٢٨٣	١٨
الودائع الجارية ٥	٩٦٩٧	١٥٥٢٤	٥٨٢٧	٦٠
المجموع ٥+٤=٦	٢٨١٩٠	٣٧٣٠٠	٩١١٠	٣٢
المطلوبات غير النقدية:				
*شبه النقود ٧	٦٦٧٢	٨٠٥٥	١٣٨٣	٢١
الودائع الحكومية ٨	٢٩٧٠٩	٢٣٤٧١	٦٢٣٨-	٢١-
فقره الموازنة ٩	(12831)	(5975)	٦٨٥٦-	٥٣-
مجموع المطلوبات غير النقدية	٤٩٣١٢	٣٧٥٠١	١١٧١١-	٢٤-
٩+٨+٧=١٠				
مجموع المطلوبات ١٠+٦=١١	٧٧٤٠٢	٧٤٨٠١	٢٦٠١-	٣.٤-

* لا يتضمن ودائع توفير البريد

٣ - القاعدة النقدية، المضاعف النقدي والاحتياطيات الفائضة

ارتفعت القاعدة النقدية في نهاية عام ٢٠٠٩ بنسبة (٥.٦%) لتبلغ (٤٥٢٧٠) مليار دينار مقابل (٤٢٨٥٩) مليار دينار لعام السابق، ويعود ذلك الى ارتفاع العملة خارج البنوك خلال هذا العام بنسبة (١٧.٨%) لتبلغ (٢١٧٧٦) مليار دينار مقابل (١٨٤٩٣) مليار دينار للعام السابق.

ارتفع المضاعف النقدي خلال هذا العام الى (١.٠٠%) بعد ان كان مسجلاً -٠.٨١% عام ٢٠٠٨. وارتفعت نسبة الاحتياطي الفائض الى الودائع الخاصة للاحتياطي القانوني الى (٣٤%) نهاية عام ٢٠٠٩ بعد ان كانت قد سجلت مانسبته (٥%) نهاية عام ٢٠٠٨ وهذا ما يؤكد بان المصارف لازالت بحاجة الى دعم اكثر لتمكينها من اداء واجباتها ومسؤوليتها خصوصاً نحو القطاعين الزراعي والصناعي .

ب - تحليل الموازنة الموحدة للبنك المركزي

ان البنك المركزي مسؤول عن تبني سياسة نقدية تؤدي الى تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والاحتفاظ بمستوى كفوء من الاحتياطيات الاجنبية والحفاظ على نظام مالي ثابت ويمكن التعرف على طبيعة تطورات اعماله للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ من خلال تطورات موجوداته / مطلوباته الموضحة في الجدول رقم (٤).

عند النظر الى جانب الموجودات نجد ان الموجودات الاجنبية والديون الحكومية من ابرز عناصر جانب الموجودات للموازنة الموحدة للبنك المركزي الا انه يلاحظ انخفاض الموجودات الاجنبية من (٥٨.٧) ترليون دينار نهاية عام ٢٠٠٨ الى (٥١.٩) ترليون دينار في نهاية ٢٠٠٩ اي بنسبة انخفاض (١١.٦%) و يعود ذلك الى التراجع الحاصل في الايرادات النفطية (عوائد النفط) نتيجة لانخفاض اسعاره عالمياً على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية، اما بخصوص الديون الحكومية فقد بلغت في نهاية هذا العام (٤) ترليون دينار، حيث بلغت قيمة السندات والحوالات الحكومية التي بحوزة البنك المركزي في نهاية هذا العام (٧١٩.٢) مليون دينار، اما قروض البنك المركزي للدوائر الحكومية خلال هذا العام فقد بلغت (٣.٢) ترليون دينار وللمصارف التجارية فقد انخفضت من (٤) مليار دينار الى (٢) مليار دينار وهي تعود لمصرف تجاري واحد هو مصرف ايلاف وهذا يفسر الارتفاع الكبير في سيولة المصارف.

وفي جانب المطلوبات فقد تبوء الاحتياطي النقدي المركز الاول في الاهمية بين مكونات هذا الجانب فقد ارتفعت نسبته الى (٧١.٤%) من مجموع المطلوبات بعد ان كانت في العام السابق (٦٣.٦%)، اذ ارتفعت من (٤٢.٩) ترليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ الى

(٤٥.٣) ترليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ أي بنسبة ارتفاع (٥.٦٪)، والمصدر الآخر المهم لجاذب المطلوبات هي فقرة الودائع الحكومية إلا أن أهميتها النسبية إلى مجموع مطلوبات البنك المركزي قد هبطت إلى (١.٧٪) في نهاية هذا العام بعد أن كانت (١٢.٧٪) لفترة المقارنة ذاتها إذ بلغت هذه الودائع (١.١) ترليون دينار مقابل (٨.٦) ترليون دينار نهاية العام السابق أي بنسبة انخفاض (٨٧.٢٪) ويرتبط هذا الانخفاض بتراجع الإيرادات النفطية، أما بخصوص ودائع المصارف التجارية بالدينار العراقي فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة (١.٩٪) قياساً بالعام السابق وهذا يعكس الزيادة في مواردها فيما انخفضت ودائعها بالدولار الأمريكي بنسبة (١٣.٢٪) عن العام السابق.

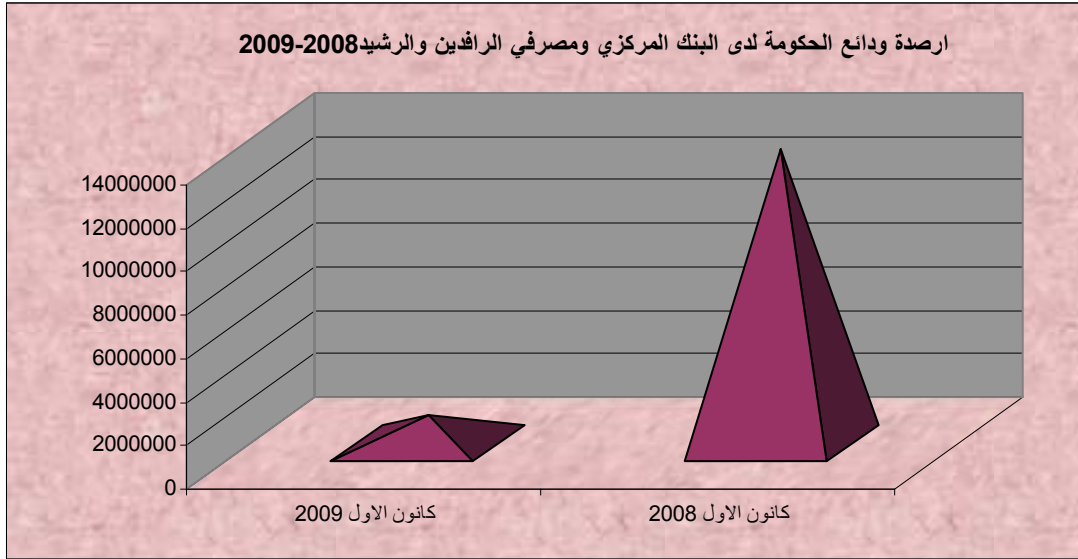
أما فقرة الالتزامات الأجنبية فقد ارتفع رصيدها من (٢٤) مليون دينار إلى (٢.١) ترليون دينار، أما فقرة رأس المال والاحتياطيات فقد سجلت انخفاضاً في نهاية هذا العام بنسبة (٢١.٨٪) قياساً بالعام السابق لتبلغ (١.٤) ترليون دينار مقابل (١.٧) ترليون دينار عام ٢٠٠٨. وسجلت فقرة المطلوبات الأخرى انخفاضاً بلغت نسبته (٤.٦٪) مقارنة بالعام السابق ليبلغ رصيدها (٩.٢) ترليون دينار في نهاية هذا العام قياساً برصيدها البالغ (٩.٧) ترليون دينار نهاية عام ٢٠٠٨.

جدول رقم (٤)

الموازنة الموحدة للبنك المركزي العراقي نهاية عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

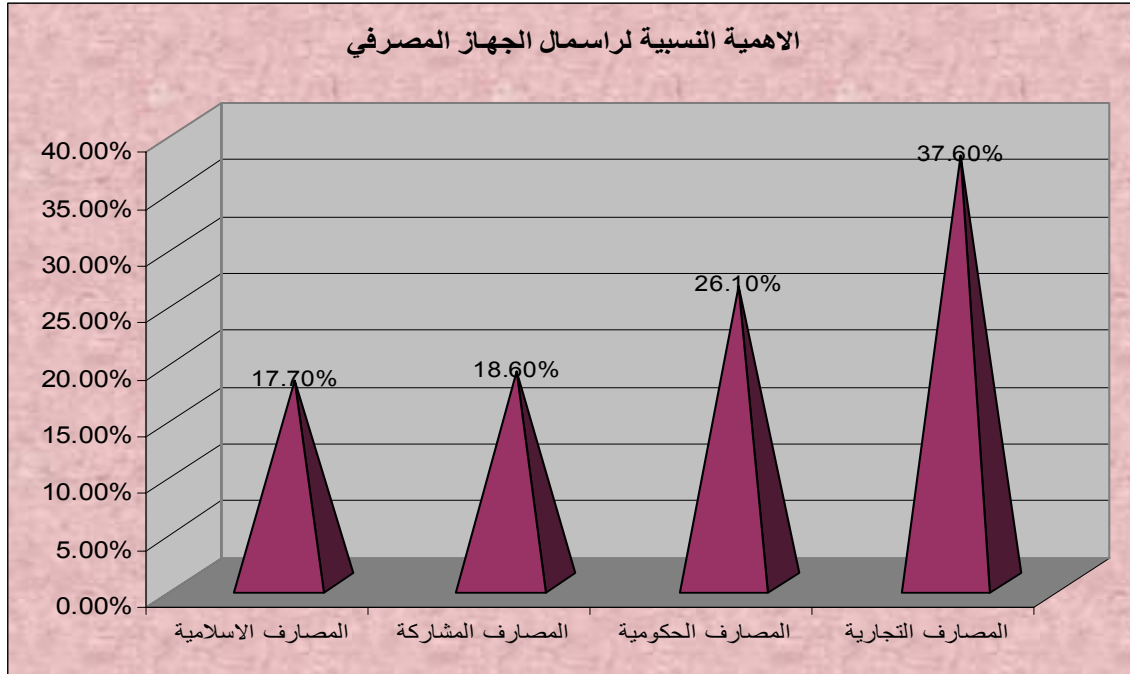
(ملايين الدينارين)

٢٠٠٩	٢٠٠٨	الموجودات
٥١٨٧٢٨١٠	٥٨٧١٨٢٧٨	الموجودات الأجنبية
٣٩٥٥٥١٩	٣٩٩٥٥١٩	الديون الحكومية
٧١٩١٨٥	٧١٩١٨٥	- السندات والحوالات الحكومية
٣٢٣٦٣٣٤	٣٢٣٦٣٣٤	- القروض والسلف للدوائر الحكومية
٢٠٠٠	٤٠٠٠	القروض والسلف للمصارف التجارية
٧٥٦٤٥٢٤	٤٧٢٣٢٢٦	الموجودات الأخرى
٦٣٣٩٤٨٥٣	٦٧٤٠١٠٢٣	مجموع الموجودات أو المطلوبات
		المطلوبات
٤٥٢٧٠٨٩٧	٤٢٨٥٨٥٩٢	الاحتياطي النقدي
٢٨٠٢٥٥٠	٢٧٥٠٨٨٥	التسهيلات المصرفية
١٥٦٦٩٣٤	١٨٠٤٩٦٥	- الودائع بالدينار العراقي
١٠٨٩٥٦٩	٨٥٧٦٧٢٨	- الودائع بالدولار الأمريكي
		الودائع الحكومية
٢٠٨٠٩١٠	٢٤	المطلوبات الأجنبية
١٣٤٧٣٦٧	١٧٢٢٦٨٦	رأس المال والاحتياطيات
٩٢٣٦٦٢٦	٩٦٨٧١٤٣	المطلوبات الأخرى



ثالثاً: التطورات المصرفية

يتكون النظام المصرفي في العراق من (٧) مصارف حكومية و(٣٦) مصرف اهلي واجنبي منه (٦) مصارف اجنبية و(٧) مصارف مشاركة لمصارف اجنبية حيث تراوحت نسبة المشاركة فيها بين (٢٠-٧٥) % من اجمالي رأس المال، الا ان الكثافة المصرفية مازالت بحدود ٤٠ الف نسمة لكل فرع مصرف، كما بلغ اجمالي رؤوس اموال المصارف العراقية حوالي (٢.٤) ترليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ يعود معظمها وبنسبة (٧٣.٨%) الى القطاع المصرفي الأهلي وموزعة الى (٣٧.٦ %) للمصارف التجارية الأهلية و (١٧.٦%) للمصارف الإسلامية و (١٨.٦%) لفروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق، الا ان مساهمتها في الائتمان الممنوح لا تتعدى (٣٤ %)، في حين ان المصارف الحكومية ما زالت مسؤولة عن منح (٦٦ %) من الائتمان الممنوح، مما يعني ان المصارف الأهلية هي ذات طبيعة متحفظة في منح الائتمان على الرغم من ضخامة رؤوس أموالها وما تمنحه اللوائح التنظيمية من قدرة ائتمانية تصل الى ثمانية أضعاف رؤوس أموالها.



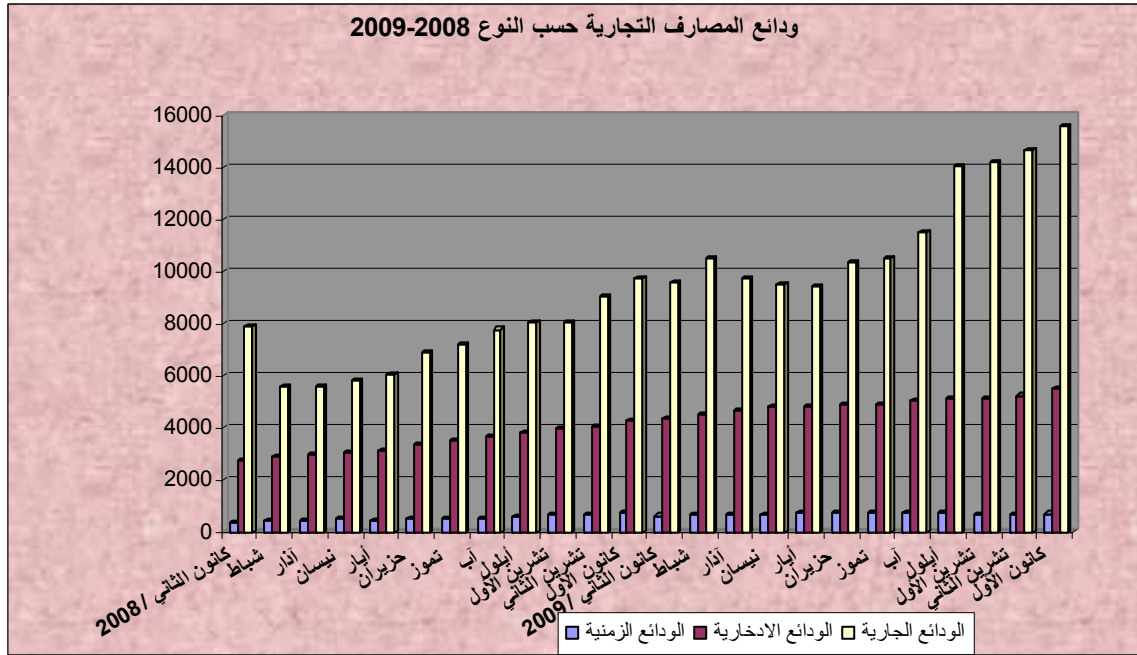
كما ان مجموع الودائع الأهلية لدى الجهاز المصرفي ما زالت تحتشكل نسبة لا تتعدى (١٥.٦ %) من الناتج المحلي الإجمالي للعراق، مما يعني ان هناك زيادة في حجم الودائع الأهلية عن العام السابق وهذه النسبة لاتزال غير كافية لبناء قطاع مالي قوي ومتين. ويلاحظ ان نسبة الائتمان الممنوح إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق مازالت لا تتعدى نسبة (٣.٨ %) وان تدني الائتمان الى هذه النسبة لا يعبر الا عن صغر سوق الائتمان في النشاط التمويلي للبلاد .

ويلاحظ انه على الرغم من انخفاض كفاية رأس المال في المصارف الحكومية إلا ان قناعة الجمهور ترى بأنها مصارف مسندة ومضمونة من جانب الحكومة (المالك القوي) وان احتمال تعرضها للإفلاس الفعلي هو أمر لا يمكن حدوثه. مما جعلها تنفرد بأجمالي الودائع الكلية بنسبة (٨١.٣ %) في حين ما زالت المصارف الأهلية لا تحظى الا على نسبة تقارب (١٨.٧ %) من إجمالي الودائع. وعلى الرغم من ان الودائع الحكومية التي تشكل اكبر ودائع الجهاز المصرفي ، الا ان ودائع القطاع الخاص والأهليين عموما ما زالت تودع لدى المصارف الحكومية بنسبة (٦١ %) من مجموع تلك الودائع الخاصة. وشهدت الساحة المصرفية العراقية تطورات عدة في العديد من المجالات وهي :

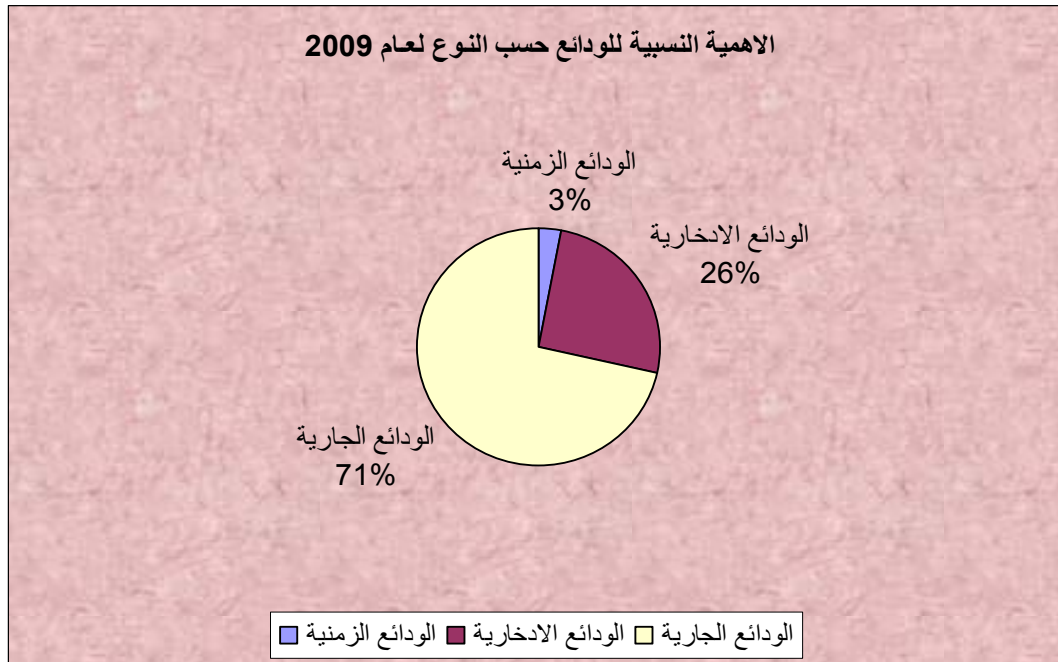
- إعادة هيكلة المصارف والارتفاع بعملها وتطوير خدماتها حيث تم وبالتنسيق بين البنك المركزي العراقي ووزارة المالية وديوان الرقابة المالية وبالتعاون مع الخزنة الامريكية وصندوق النقد الدولي على اعداد ثلاثة خطط جرى تنفيذها منذ العام ٢٠٠٧ وهي (الخطة التشغيلية ، الخطة المالية ، الخطة الاستراتيجية) وإنشاء وحدة متابعة لتسريع تنفيذ هذه الخطط كما خصص البنك الدولي منحه بمبلغ (١٠) ملايين دولار لغرض تمويل عملية إعادة الهيكلة .
- قام مصرف الرافدين بتطوير نظام العمل لدية من خلال اعتماده على النظام المصرفي الشامل الذي يربط فروعاً داخل وخارج العراق مع ادارة العامة .
- اعتماد مصرفي الرافدين والرشد في عملهما على خطة تشغيلية جديدة تتركز على الانشطة المصرفية الاساسية وبما يتفق مع الاطار العام لاعادة الهيكلة والابتعاد عن الائتمان الخطر والاستثمار غير السليم .
- تم منح تراخيص لخمس شركات تحويل مالي .
- تم منح إجازات لعدد من الفروع المصرفية الحكومية والاهلية المنتشرة في المحافظات العراقية ، خاصة في الافضية والنواحي بهدف توفير الخدمة المصرفية لعموم المواطنين وتحسين الوعي والكثافة المصرفية.
- كمتـم إعداد تقارير الجدارة الائتمانية للمصارف الأهلية وفق نظام (CAMEL) المعتمد في هذا البنك منذ عام ٢٠٠٧ .

أ - الودائع المصرفية

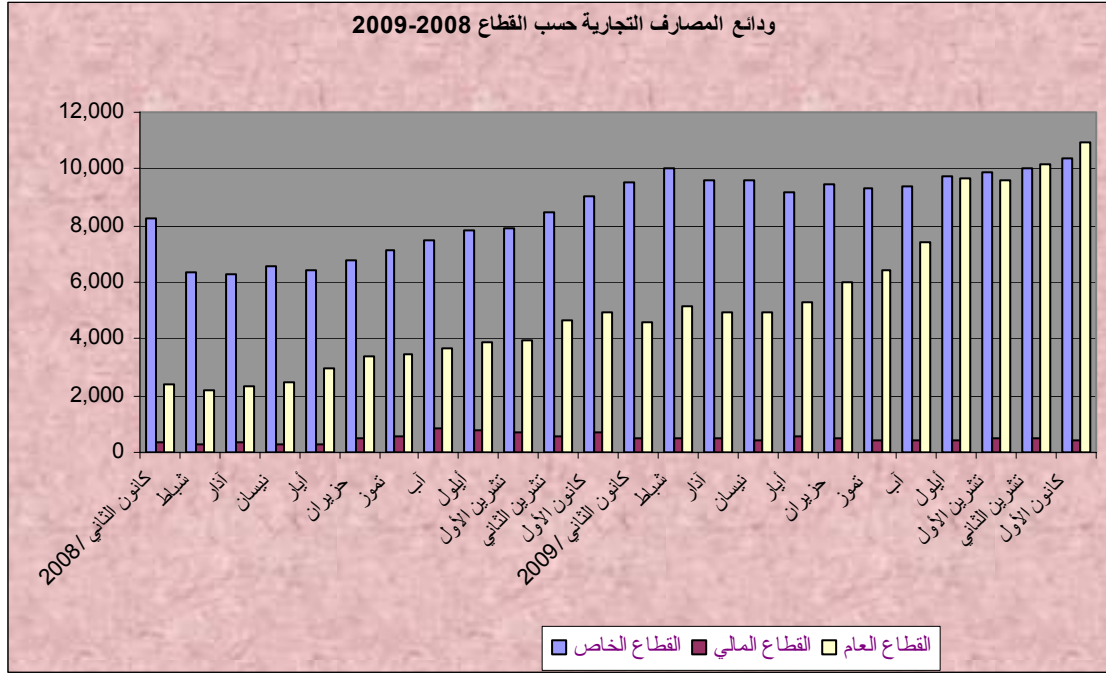
سجل الاتجاه العام للرصيد الإجمالي للودائع خلال أشهر عام ٢٠٠٩ لدى المصارف التجارية العاملة في العراق (الحكومية والخاصة باستثناء ودائع الحكومة المركزية والودائع ذات الطبيعة الجارية) زيادة مستمرة، بلغ الرصيد الإجمالي للودائع (٢١.٨) ترليون دينار في نهاية عام ٢٠٠٩ وبنسبة زيادة بلغت (48%) قياساً بنهاية عام ٢٠٠٨ حيث كان الرصيد (١٤.٧) ترليون دينار واستمرت الزيادة في رصيد إجمالي الودائع خلال اشهر عام ٢٠٠٩ حيث بلغت نسبة الزيادة للفصل الاول من عام ٢٠٠٩ (٢.٤%)، الفصل الثاني (٥.٩%)، الفصل الثالث (٢٤.٥%)، الفصل الرابع (٩.٥%) وكما يوضحه ملحق الجدول رقم (٩).



بلغت الأهمية النسبية للودائع الجارية (٧١%) لدى المصارف التجارية كافة وودائع التوفير (٢٥%) و الودائع الثابتة (٣%) نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩ .



وتأتي أغلب الإيداعات من القطاع العام البالغ رصيدها (١٠.٩) ترليون دينار وبأهمية نسبية (٥٠%) ثم القطاع الخاص حيث سجل رصيدها (١٠.٤) ترليون دينار وبأهمية نسبية (٤٨%) من أجمالي الإيداعات، وأخيراً إيداعات القطاع المالي البالغ رصيدها (٤٥٧) مليار دينار وبأهمية نسبية (٢%) في نهاية شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٩ لاحظ ملحق الجدول رقم (١٠).

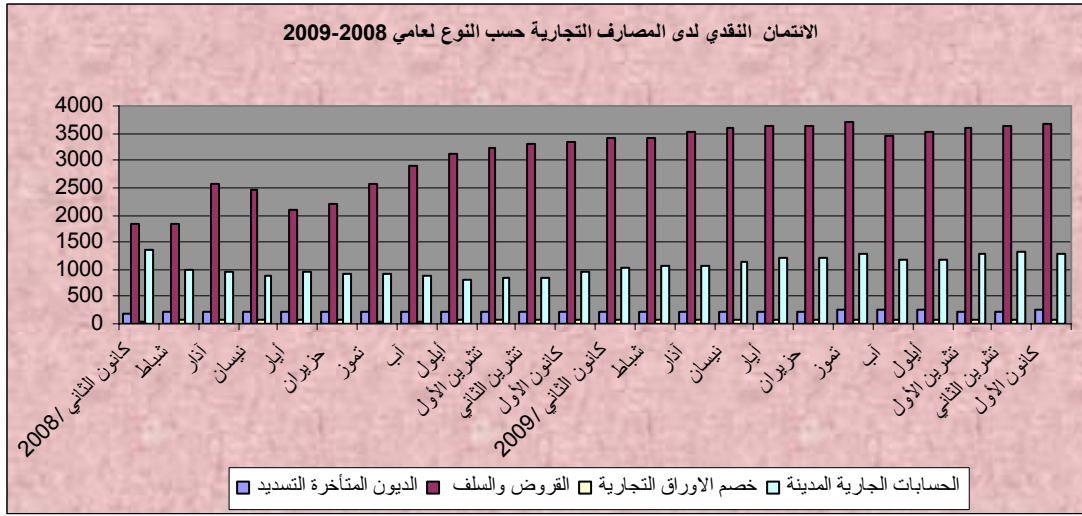


ب - الائتمان المصرفي

شهد الاتجاه العام لرصيد الائتمان المقدم من قبل كافة المصارف ارتفاعاً خلال عام ٢٠٠٩ وبشكل تصاعدي حيث سجل الرصيد الإجمالي للائتمان المقدم من قبل كافة المصارف التجارية العاملة في العراق للقطاعات الاقتصادية كافة (باستثناء الائتمان المقدم الى الحكومة المركزية) ملحق الجدول رقم (١١)، (٥٢٩١) مليار دينار بزيادة مقدارها (٧٣٧) مليار دينار اي بنسبة (١٦.٢%) قياساً بالرصيد في نهاية عام ٢٠٠٨ البالغ (٤٥٥٤) مليـار دينـة ـار كمـا ارتفـع ـع الرصيد ـد الإجمـالي للائتمـ ـان المقـدم للـفصول الـاربعة من عام ٢٠٠٩ بنسب (٢٨.٧%) ، (٥٢.٤%) ، (١٩.٥%) و(١٦.٢%) مقارنة بالفصول المماثلة من عام ٢٠٠٨ على التوالي.

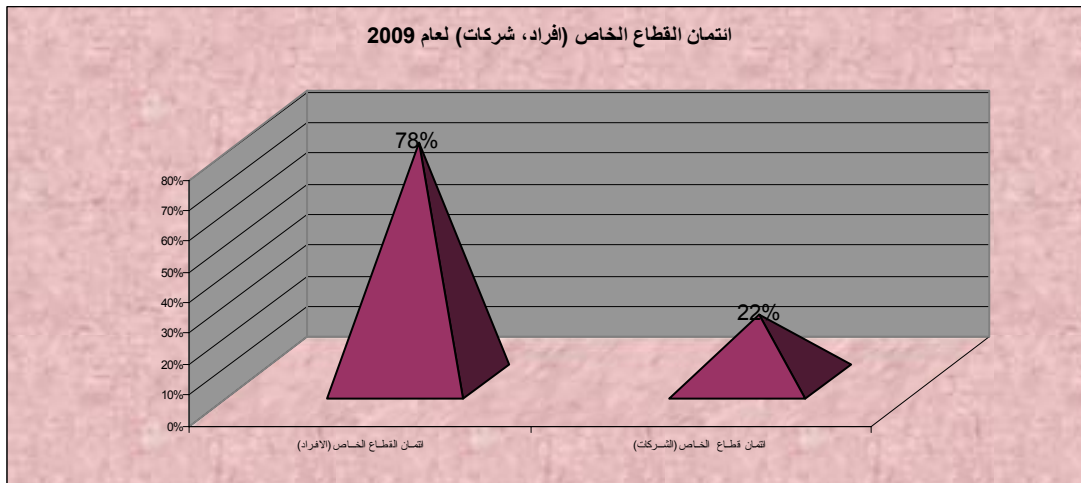
مثلات القروض والسلف الجزء الأكبر من إجمالي الائتمان المقدم خلال شهر كانون الأول ٢٠٠٩ إذ بلغت نسبتها (٦٩%) وذلك بسبب قيام المصارف التجارية بتقديم قروض لشرائح كبيرة من المواطنين، ثم الحسابات الجارية المدينة (المكشوف) بنسبة (٢٤.٦%)

من اجمالي الائتمان المقدم ثم حسـاب الديون المتأخرة التسديد بأهمية نسـبـية (٤.٥%)، وأخيرا حساب خصم الكمبيالات بأهمية نسبية (١.٥%).



ويذهب اغلب الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص، حيث سجل رصيد الائتمان المقدم لـ ٤٦٤٦ مليار دينار نهاية شهر كانون الأول ٢٠٠٩ وبأهمية نسبية (87.8%) مـن إجمالي الائتمان المقدم، فيما بلغ رصيد الائتمان المقدم إلى قطاع المشاريع العامة (١٩٨) مليار دينار وبأهمية نسبية (3.7%) أما القطاع المالي فقد بلغ رصيد الائتمان المقدم لـ ٤٤٧ مليار دينار وبأهمية نسبية (٨.٥%) انظر ملحق الجدول رقم (١٢).

كما خصص أغلب الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الأفراد وبنسبة (٧٨%) من إجمالي الائتمان المقدم لشهر كانون الأول ٢٠٠٩، أما قطاع الشركات الخاصة فقد بلغت الأهمية النسبية له (٢٢%) من إجمالي ائتمان القطاع الخاص في نهاية الفترة ذاتها.



ج - كفاية رأس المال

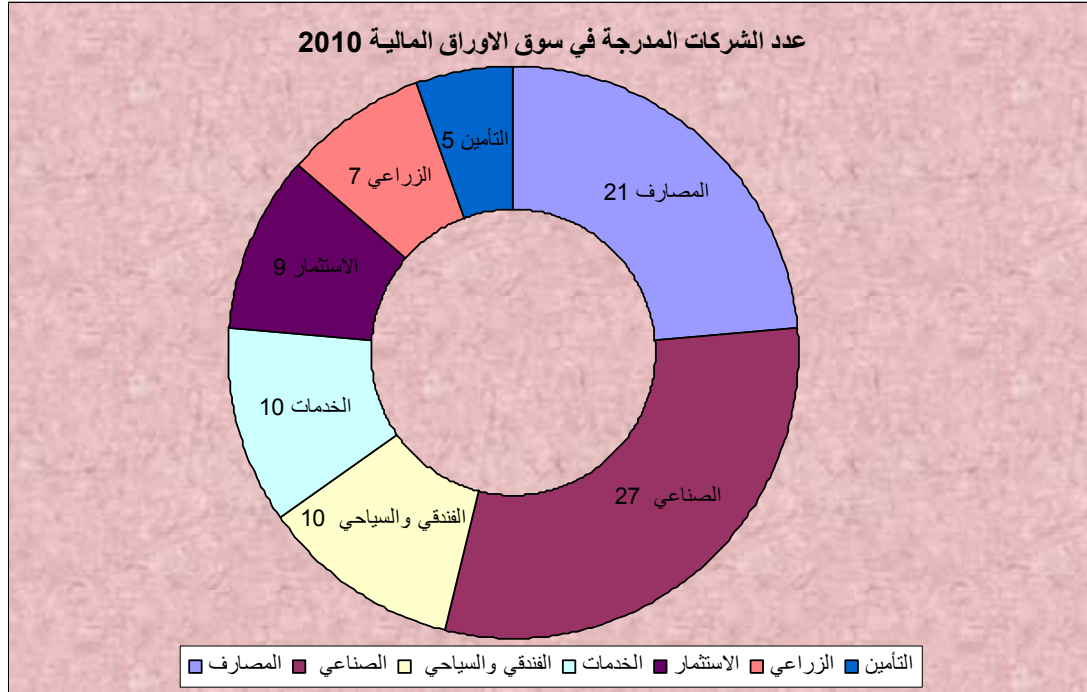
حددت المادة ١٦ من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ الحد الأدنى لمؤشر كفاية رأس المال (١٢%) بينما تشير البيانات المتوفرة الى ان نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية خلال عام ٢٠٠٩ تراوحت ما بين - - - - - ن (١٧%-٢٤%) لمصارف الرشيد و (٥١% - ٧٧%) للمصرف الصناعي وتراوحت هذه النسبة ما بين (٠.٠٨% - ١%) لدى مصرف الرافدين للعام ذاته ، في حين تراوحت هذه النسبة لدى المصارف الخاصة بين - - - - - ن (٨% - ١٥.١٢%) لمصارف الاقتصاد و (١٤% - ٢٠%) لمصرف البصرة و (٦٩% - ١٤٨%) لمصرف آشور و (٨٧% - ١٢٣%) لمصرف سومر وبين (٦٠% - ٤٠٩%) لمصرف دار السلام .

أما المصارف الإسلامية فقد تراوحت نسب كفاية رأس المال لديها بين - - - - - ن (١٠% - ١٤%) لمصرف البلاد الإسلامي و (١٥% - ٢٧%) لمصرف إيلاف الإسلامي و (٨٦% - ١٩٢%) للمصرف العراقي الإسلامي و (٣٩٧% - ٥٤٤%) للمصرف الوطني الإسلامي خلال العام ٢٠٠٩.

رابعاً - التطورات في سوق العراق للأوراق المالية Iraq Stock Exchange

شهد عام ٢٠٠٩ تطورات عديدة بالنسبة لسوق العراق للأوراق المالية انعكست على العديد من نشاطاته ، ومن بين التطورات التي شهدتها السوق في هذا العام تمثلت في :-

- بلغ عدد الشركات في السوق (٩١) شركة مساهمة مقسمة قطاعياً الى (٢٠) شركة مصرفية، (٥) شركات تأمين، (٩) شركات استثمار مالي، (١٢) شركة خدمية، (٢٨) شركة صناعية، (١٠) شركات سياحية، (٧) شركات زراعية. وتتمثل في (٧) شركات إنتاج السينمائي والتلفزيوني، المامون للتجارة العامة) ودرجت شركة واحدة هي المصرف المتحد للاستثمار. وقد تداول منها خلال العام أسهم (٨٩) شركة. منها (٢١) شركة مصرفية، (٢٧) شركة صناعية، (١٠) شركات سياحية وفندقية، (٧) شركات زراعية و (١٠) شركة خدمات، (٩) شركة استثمار، (٥) شركة تأمين. وبلغ عدد الشركات المتداولة أسهمها عام ٢٠٠٨ (٨٧) شركة أيضاً ويوضح جدول رقم (٥) وملحق الجدول رقم (١٣) مؤشرات التداول الرئيسية للسوق .

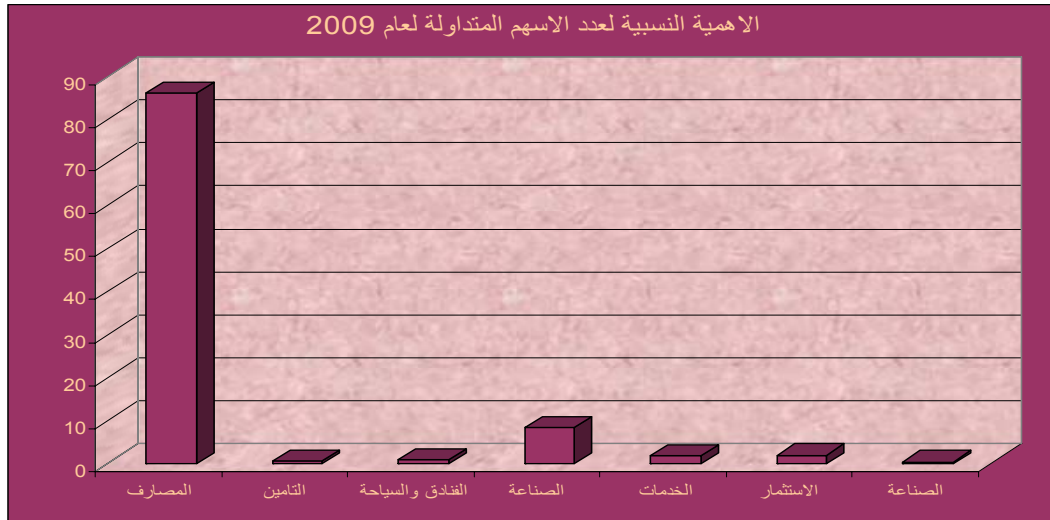


جدول رقم (٥)

مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الفقرات	٢٠٠٨	٢٠٠٩	التغير السنوي %
عدد الجلسات المعقودة	١٣٩	١٥٢	٩.٤
عدد الأسهم المتداولة	١٥١ مليار سهم	٢١١ مليار سهم	٤٠.١
حجم التداول	٣٠١ مليار دينار	٤١٢ مليار دينار	٣٦.٧
القيمة السوقية لرؤوس الاموال	٢٣١٨ مليار دينار	٣٣٥٦ مليار دينار	٤٤.٨
القيمة السوقية للأسهم المتداولة	٢٣٥٣ مليار	٣٥٨١ مليار	٥٢.٢
مؤشر أسعار الأسهم المتداولة	٥٨.٣٦ نقطة	١٠٠.٨٦ نقطة	٧٢.٨٢

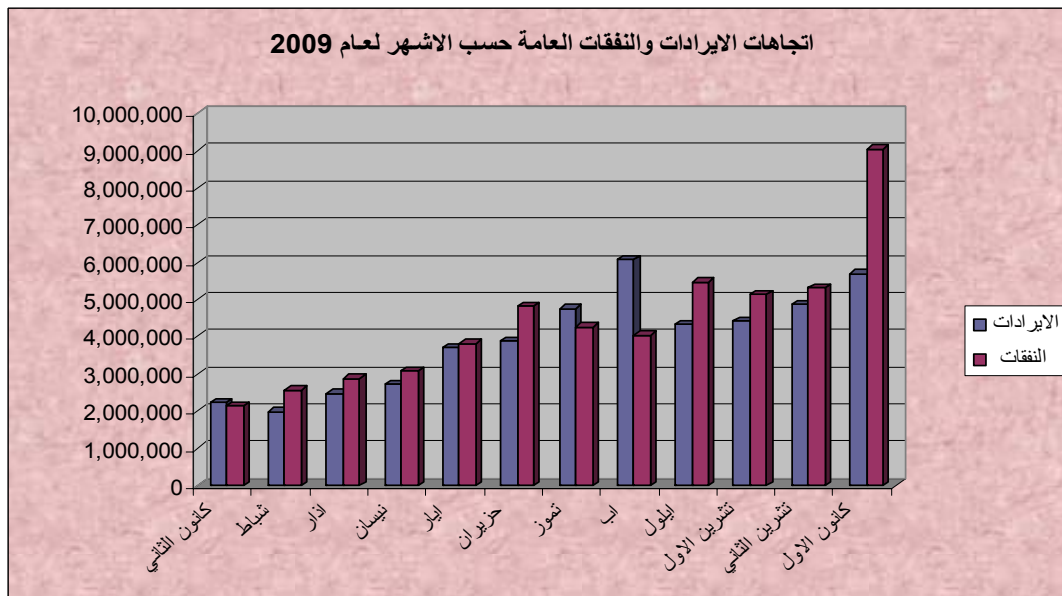
المصدر: التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية



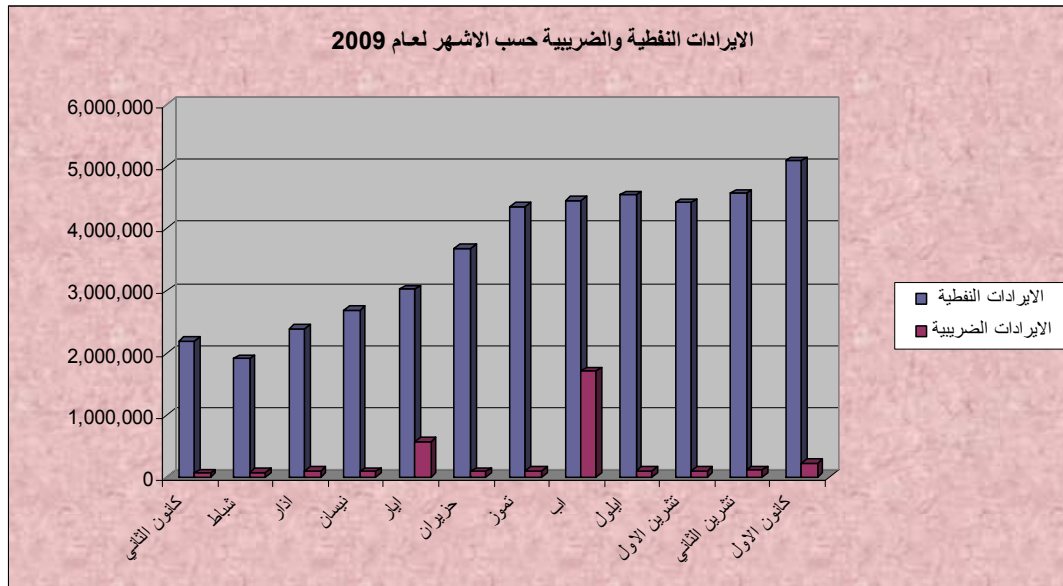
واحتل القطاع المصرفي المرتبة الاولى نسبة الى القطاعات الاقتصادية المشاركة في السوق لعام ٢٠٠٩ من حيث عدد الشركات وحجم التداول وعـدد الاسهم وعدد العقود ورؤوس الاموال وباهمية نسبية (٢٢%، ٧٧.٥%، ٨٦.١%، ٥٦.٨%، ٨٢.١%) على التوالي .

خامساً - الأنفاق الحكومي وتمويله

سجلت الإيرادات الحكومية والمصروفات لعام ٢٠٠٩ انخفاضا بلغت نسبته (٣٣.٧%) و (١١.٥%) على التوالي قياسا بعام ٢٠٠٨، وبلغ العجز المالي (٥.٥) ترليون دينار لعام ٢٠٠٩، ملحق الجدول رقم (١٤) يوضح إن هذه التغيرات ناتجة عن انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (٣٨.٢%).



ولازالت الإيرادات النفطية تشكل الأهمية النسبية الأكبر والتي تشكل أكثر من ٩١.٩% من إجمالي الإيرادات العامة ، وما يترتب على ذلك من مخاطر ناجمة عن التغيرات في أسعار النفط على المستوى الدولي، اما العوائد الضريبية فقد شكلت (٧.١%) ولازالت تعاني من انخفاض كبير في حصيلتها بشكل لا يتناسب مع التوجه نحو إيجاد مصادر تمويلية أخرى تخفف العبء في عجز الموازنة المتأني من التزايد المتصاعد في النفقات وخصوصا الجارية منها والتي تبلغ أكثر من (78.3%) من إجمالي النفقات في عام ٢٠٠٩.



الفصل الرابع

التطورات الحاصلة في الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية

Indirect Instruments Developments of Monetary Policy

اولاً - مزادات حوالات وسندات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية

أقام البنك المركزي العراقي خلال عام ٢٠٠٩ ستة وعشرون مزاد استحقاق (١٨٢) يـ.وم تمثل المزادات (D٦٣-D٨٨) بواقع مزاد واحد كل أسبوعين بقيمة (١٠٠) مليار دينار، بلغ المباع الفعلي (٢.٤) ترليون دينار وبسعر قطع تراوح بين (١٤-٤.٥٠) %، كما بلغ المسدد منها ولنفس الفترة أعلاه ما قيمته (٣.١) ترليون دينار (علما إن جزء من المبلغ المسدد كان من الحوالات التي بيعت خلال عام ٢٠٠٨ وحسب تاريخ الاستحقاق)، أما الحوالات المصدرة خلال عام ٢٠٠٩ وغير المسددة فقد بلغت ما قيمته (١.٢) ترليون دينار انظر ملحق الجدول رقم (١٥).

تم تأجيل إصدار الحوالات الفصلية لأجل (٣٦٤) يـ.وم المفترض إصدارها في ٢٠٠٩/٣/٣١ الى عام ٢٠١١ استناداً الى الترتيبات المصرفية الموقعة في ٢٠٠٦/٢/٢١ بين وزارة المالية والبنك المركزي، والتي تضمنت إعادة جدولة الدين المتبقي بذمة وزارة المالية تجاه البنك المركزي العراقي والبالغ (٣.٩) ترليون دينار وتسديده بواقع أربعة أقساط سنوياً يبلغ القسط الواحد (١٠٠) مليار دينار ابتداءً من ٢٠١١/٣/١ على ان يتم تسديد الفوائد كاملة في مواعيدها، علماً انه تم تسديد الفوائد المستحقة الدفع على مبلغ الدين ومبلغ القسط البالغة (١٩٧.٨) مليار دينار فصلياً خلال عام ٢٠٠٩، وسداد مجموع الاصدارات المستحقة الدفع والبالغة (٤٢٤) مليار دينار الى المصارف مع بقاء الإقسط بذمة وزارة المالية ولحين سدادها كما ذكر اعلاه.

كما أصدرت وزارة المالية حوالات الخزينة استحقاق (٩١) يوم خلال عام ٢٠٠٩ ستة وعشرون مزاد تمثلت بالمزادات رقم ١٠٠ الى المزادات رقم ١٢٥ الغي منها عشر مزادات، حيث تم بيع ما قيمته (٢.٥) ترليون دينار وبسعر قطع تراوح ما بين (١٤.٥-٤.٦) %، فيما بلغ المسدد من كل الحوالات خلال الفترة المذكورة أعلاه ما قيمته (٢.١) ترليون دينار (علما إن جزء من المبلغ المسدد كان من الحوالات التي بيعت خلال عام ٢٠٠٨ وحسب تاريخ الاستحقاق)، والرصيد القائم غير المسدد لحوالات الخزينة استحقاق (٩١) يوم بلغ (٩٦٩) مليار دينار. انظر الجدول رقم (١٦).

ويوضح الجدول رقم (٦) استثمار المصارف لمبالغها المودعة بالدينار العراقي في البنك المركزي كودائع وحوالات وحسب القطاع وكالاتي:-

جدول رقم (٦) استثمارات المصارف في الودائع
والحوالات لدى البنك المركزي عام ٢٠٠٩

القطاع	الودائع/ مليون دينار	نسبة الاستثمار في الودائع %	حوالات الخزينة (٩١)	الرصيد الكلي لحوالات البنك المركزي	الرصيد الكلي للحوالات/مليون دينار	نسبة الاستثمار في الحوالات %
الحكومي	١.٨٤٣.٠٠٠	٦٥.٧٦	٨٧٤.٣٩٠	٤.٣٦٧.٨٢٧	٥.٢٤٢.٢١٧	٩١.١٩
الاهلي التجاري	٩٥٥.٥٥٠	٣٤.١٠	٩٤.١٤٠	٤١٢.٢٤٠	٥٠٦.٣٨٠	٨.٨١
اهلي اسلامي	٤.٠٠٠	٠.١٤	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع الكلي	٢.٨٠٢.٥٥٠	١٠٠	٩٦٨.٥٣	٤.٧٨٠.٠٧	٥.٧٤٨.٦٠	١٠٠

بلغ استثمار المصارف (القطاع الحكومي) بالدينار العراقي لدى البنك المركزي كودائع بمقدار (١.٨) ترليون دينار وبنسبة مئوية (٦٥.٨%)، إما بالنسبة للحوالات فقد بلغت (٥.٢) ترليون دينار وبنسبة مئوية بلغت (٩١%) من حجم الاستثمار .

بلغ استثمار المصارف الأهلية التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي كودائع ما مقداره (٩٥٦) مليار دينار وبنسبة (٣٤%)، وحوالات (٥٠٦) مليار دينار وبنسبة مئوية (٩%).

بلغ استثمار المصارف الإسلامية للمبالغ المودعة بالدينار العراقي لدى البنك المركزي (٤) مليار دينار وبنسبة (٠.١%) .

استمر البنك العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة سبعة أيام بفائدة (٥%) اعتباراً من ٢٠٠٩ /٦/٢١ بعد ان الغي العمل بجميع النوافذ الأخرى بضمنها الدولار الأمريكي تنفيذاً للسياسة النقدية الهادفة الى تحفيز المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الائتمان لتمويل المشروعات .

ثانياً - متطلبات الاحتياطي (القانوني) الالزامي

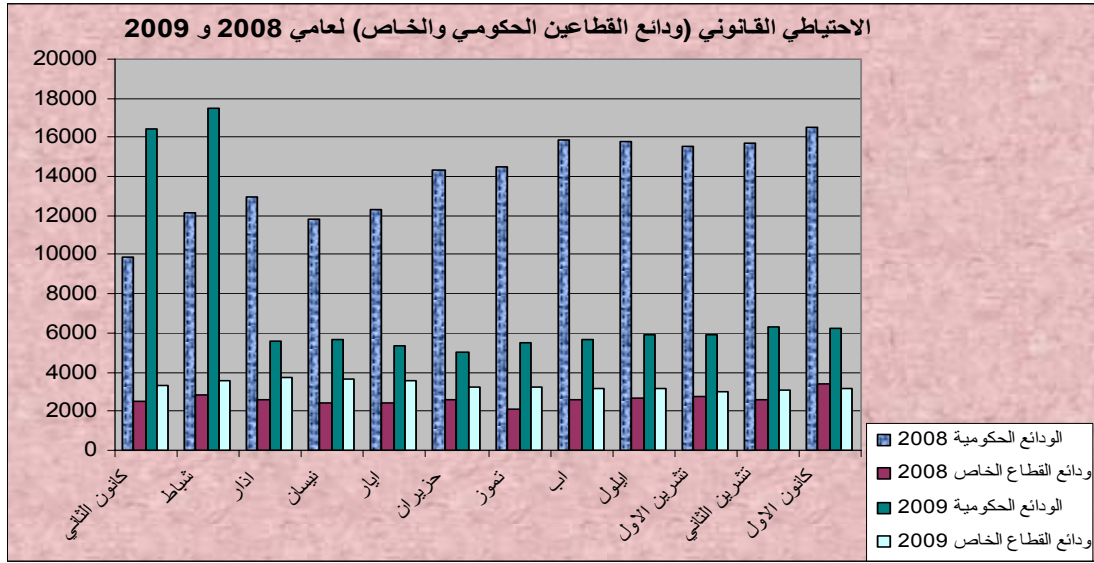
ان نسبة الاحتياطي القانوني هي نسبة تفرض على جميع الودائع المصرفية لدى المصارف تودع لدى البنك المركزي العراقي وبنسبة (٢٥%)، (٢٠%) منها على كفاية الودائع و(٥%) على الرصيد النقدي في خزائن المصارف، وتكون الاحتياطيات القانونية لودائع العملة الاجنبية بنفس النسب وطريقة الاحتفاظ اعلاه، وقد استمرت السلطة النقدية في استخدام هذه الاداة تنفيذاً للسياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي وتماشياً مع الظروف الاقتصادية للبلاد اذ تم ابقاء احتساب الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية بنسبة (٧٥%) خلال عام ٢٠٠٨ لغرض سحب السيولة من السوق المالية. ونتيجة لتحسين

الظروف الامنية والاقتصادية للبلاد ولغرض تشجيع الاستثمار فقد تم تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية من (٧٥%) الى (٢٥%) وعلى جميع الاشكال الودائع بدون استثناء اعتباراً من اذار ٢٠٠٩، ونلاحظ ان الجدل رقم (٧) ان قيمة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية بلغت نهاية عام ٢٠٠٩ ما قيمته (٦٢٤٣) مليار دينار في حين كانت (١٦٥٥٣) مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠٨ اي بنسبة انخفاض بلغت (٦٢.٣%)، اما رصيد الاحتياطي القانوني على ودائع القطاع الخاص فقد بلغ (٣١٧٤) مليار دينار نهاية كانون الاول من عام ٢٠٠٩ بعد ان كان (٣٤٤١) مليار دينار نهاية عام ٢٠٠٨ اي بنسبة انخفاض (٧.٨%).

جدول رقم (٧)
الاحتياطي القانوني لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

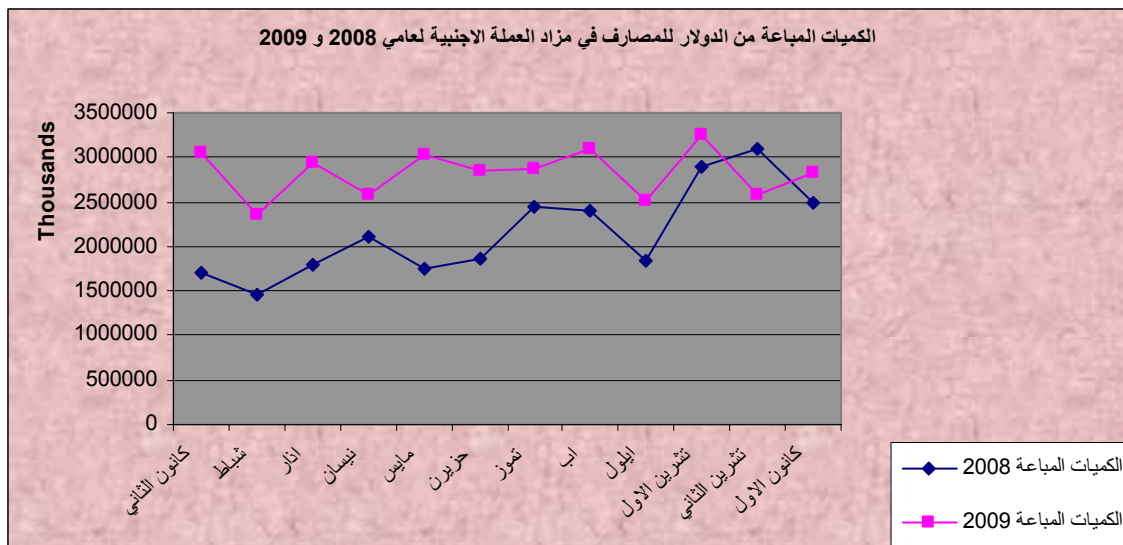
المبالغ بمليارات الدنانير

الشهر	2008		2009	
	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص	الودائع الحكومية	ودائع القطاع الخاص
كانون الثاني	9846	2547	16414	3320
شباط	12184	2830	17467	3542
اذار	12957	2621	5597	3733
نيسان	11835	2459	5674	3609
ايار	12346	2396	5326	3592
حزيران	14300	2563	5048	3267
تموز	14478	2137	5487	3277
اب	15838	2558	5682	3197
ايلول	15823	2699	5927	3186
تشرين الاول	15575	2757	5918	2997
تشرين الثاني	15689	2597	6279	3074
كانون الاول	16553	3441	6243	3174

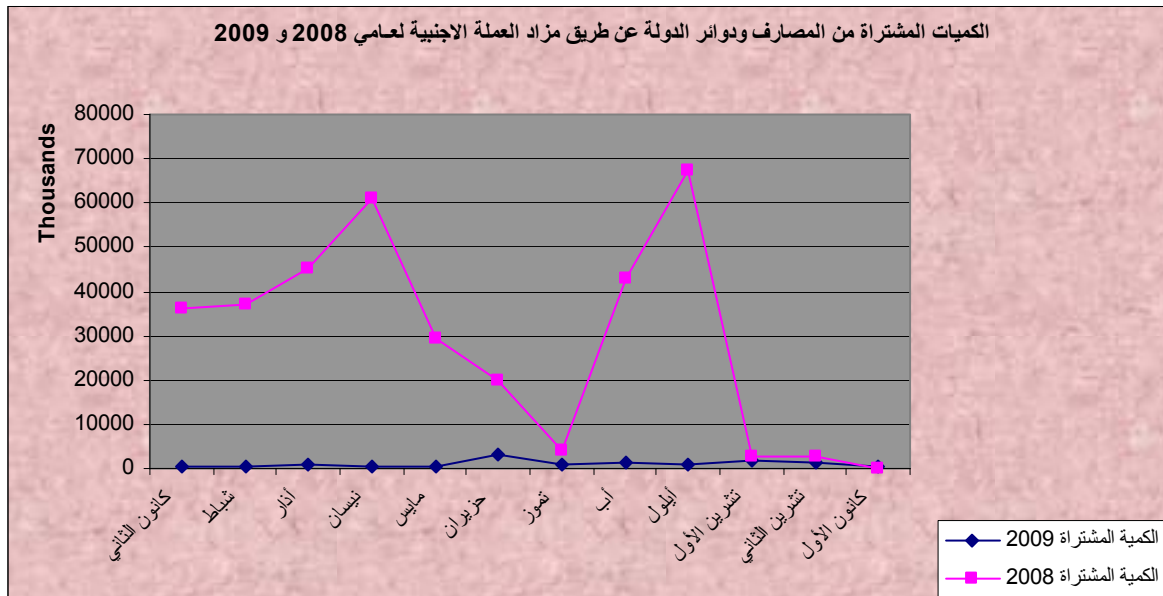


ثالثاً - مزاد العملة الاجنبية (الدولار)

ارتفعت الكميات المباعة من الدولار الامريكي في مزاد العملة الاجنبية خلال هـ- ذا العام بنسبة (٣١%) عن العام السابق لتبلغ (٣٣٩٩٠) مليـ ون دولار وبمعدـ دل يـ ومي (١٢٨.٨) مليون دولار منها (٢٩٤٢١) مليون دولار حـ والـ اي بنـ سبة (٨٦.٦%) و (٤٥٦٩) مليون دولار نقداً، في حين بلغت الكمية المباعة خلال عـ ام ٢٠٠٨ ما قيمته (٢٥٨٦٨) مليون دولار وبمعدل يومي بلغ (٩٨) مليون دولار شركات مبيعات الحـ والـ (٢٠٢٨٩) مليون دولار اي بنسبة (٧٨.٤%) ومبيعات النقد (٥٥٧٩) مليـ ون دولار، ملحق الجدول رقم (١٧).



فيما بلغت الكميات المشتراة خلال عام ٢٠٠٩ ما قيمته (٢٣٠١٣) مليون دولار منها (٢٣٠٠٠) مليون دولار تم شراؤها من وزارة المالية في حين كانت الكميات المشتراة خلال عام ٢٠٠٨ (٤٥٨٥٠) مليون دولار منها (٤٥٥٠٠) مليون دولار تم شراؤها من وزارة المالية، وهذا يدل على انخفاض الكمية المشتراة بالدولار الامريكي خلال عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ بنسبة (٥٠%) انظر ملحق الجدول رقم (١٨).

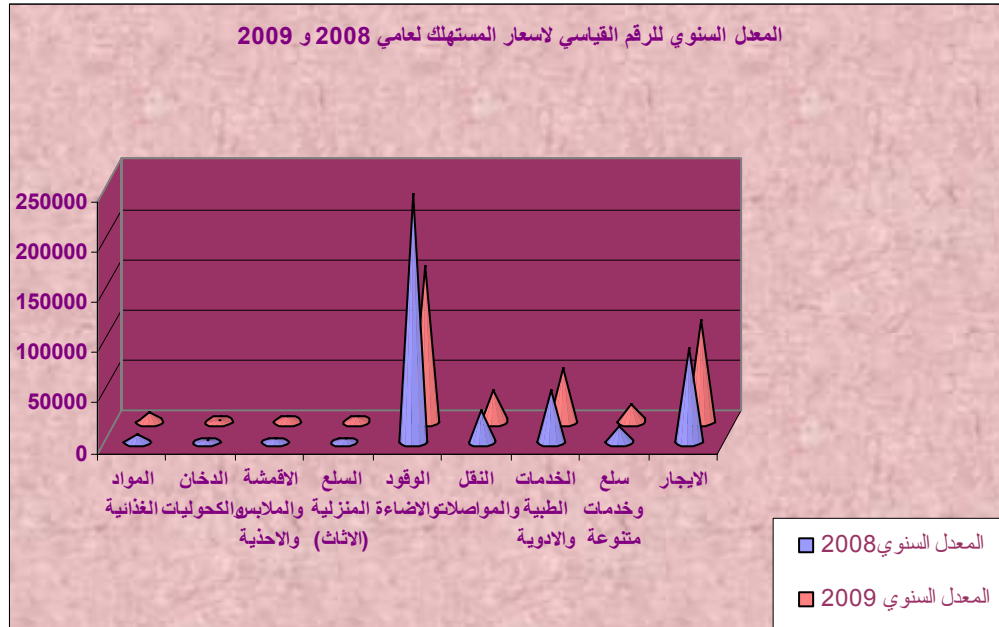


الفصل الخامس الأسعار - Prices

أولا - الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق Consumer Price Index In Iraq

بلغ معدل التضخم الاجمالي السنوي على مستوى العراق ككل في نهاية عام ٢٠٠٩ (٢.٨%)، اذ انخفض المعدل السنوي للرقم القياسي العام لاسعار المستهلك الى (٢٤١٥٥.١) نقطة بعد ان كان قد سجل (٢٤٨٥١.٣) نقطة عام ٢٠٠٨ وكما يوضحه ملحق الجدول رقم (٢١)، وبلغ معدل التضخم الاساس السنوي اي (التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك مطروحا منه فقرتي الوقود والاصطاعة والنقل والمواصلات) (٧.١%)، بعد ان كان قد سجل ما نسبته (١٣%) في العام السابق، حيث عزت السياسة النقدية للبنك المركزي بوسائلها المتعددة نجاحها في بلوغ اهدافها في خفض التضخم وتحسين الاستقرار النقدي والذي يفضي بدوره الى تنشيط مناخ النمو والتنمية الاقتصادية في البلاد. ويلاحظ من تحليل مؤشرات هذا الرقم خلال هذا العام وكما يعكسه ملحق الجدول رقم (٢١) ما يلي:-

- انخفاض اسعار اغلب مكونات الرقم القياسي باستثناء كل من فرة (الايجار، الم-وادر الغذائية، سلع وخدمات متنوعة والدخان والكحوليات).
- سجلت فرة الوقود والاصطاعة اعلى نسبة انخفاض حيث بلغت (٣٧.٣%) قياسا بالعام السابق، تليها فرة الاقمشة والملابس بنسبة (٣.٥%)، النقل والمواصلات بنسبة (٢.٢%)، فيما سجلت فقرتي الخدمات الطبية والادوية والسلع المنزلية (الاثاث) انخفاضا ضئيلا بلغت نسبته (٠.٦%) و(٠.٥%) على التوالي.
- سجلت فقرتي الايجار والمواد الغذائية تقريبا في معدلات الارتفاع خلال هذا العام مقارنة بالعام السابق لتبلغ (٧.٩%) و(٧.٧%) على التوالي، فيما تماثلت نسب الارتفاع المسجلة في فقرتي سلع وخدمات متنوعة والدخان والكحوليات لتبلغ (٥.٨%) قياسا بالعام السابق.



وفيما يلي تحليلا مفصلا لاتجاهات مكونات الرقم القياسي لاسعار المستهلك ولعموم القطر:-

أ- اسعار السلع القابلة للتداول

سجلت اسعار المواد الغذائية خلال هذا العام ارتفاعا بنسبة (٧.٧%) قياسا بالعام السابق، ويعود الارتفاع الحاصل بالدرجة الاساس الى عدم الانتظام في توزيع مخرجات الحصة التموينية الامر الذي انعكس في ارتفاع اسعارها في السوق المحلية حيث بلغ سعر الرز الاماراتي عبوة زنة (٥ كغم) (١٢٠٠٠) دينار وسعر الكغم الواحد من الرز نوع عبوة (١٥٠٠) دينار ، وبلغ سعر الكغم الواحد من السكر (١٢٥٠) دينار فيما سجل سعر عبوة الدهن النباتي زنة (١٥ كغم) (١٧٠٠٠) دينار، وإلى اسباب اخرى موسمية تتعلق بأسعار اللحوم البيضاء والحمراء.

وارتفعت اسعار الدخان والكحوليات خلال هذا العام بنسبة (٥.٨%) مقارنة بالعام السابق ويرتبط الارتفاع الحاصل في اسعار هذه السلع بعوامل العرض والطلب ، فيما سجلت اسعار الاقمشة والملابس انخفاضا بلغت نسبته (٣.٥%) قياسا بالعام السابق ويعزى الانخفاض الحاصل في اسعار هذه السلع الى اغراق السوق المحلية بالاقمشة والملابس المستوردة ومن مناشئ عالمية مختلفة.

وانخفضت اسعار السلع المنزلية (الاثاث) خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة (٠.٥%) مقارنة بالعام السابق ويعود ذلك الى توفر المعروض من هذه السلع في الاسواق المحلية مقابل الطلب الحاصل عليها.

اما بخصوص فترة الوقود والاضاءة فقد سجلت خلال هذا العام انخفاضا ملحوظا بلغت نسبته (٣٧.٣%) مقارنة بالعام السابق له، نظرا لتوفر المعروض من الوقود (البنزين) وفي الاسواق المحلية (محطات تعبئة الوقود) كما ساهمت بطاقة الوقود في توفير (النفط وغاز الطبخ) بانسيابية عالية للعوائل العراقية وبالشكل الذي حد من ظاهرة السوق السوداء.

ب - اسعار السلع غير القابلة للتداول

سجلت اسعار النقل والمواصلات انخفاضا بلغت نسبته (٢.٢%) قياسا بالعام السابق ، ويرتبط الانخفاض الحاصل في اسعار هذه الفقرة بانخفاض أسعار الوقود (البنزين) وتوفره في السوق المحلية .

كما سجلت أسعار الخدمات الطبية والادوية انخفاضا ضئيلا خلال هذا العام بلغت نسبته (٠.٦%) ويعود ذلك الى رُفد السوق المحلية (الصيدليات) بالادوية والمستلزمات الطبية المنتجة محليا من قبل معمل الادوية في سامراء والموصل .

وارتفعت اسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة (٥.٨%) قياسا بالعام السابق ويرتبط الارتفاع الحاصل في اسعار هذه الفقرة بمقدار المعروض منها في السوق المحلية مقابل الطلب الحاصل عليها .

وشهدت اسعار الايجار ارتفاعا ملحوظا خلال هذا العام قياسا بالعام السابق وبنسبة (٧.٩%)، ويعزى هذا الارتفاع الى قلة المعروض من الوحدات السكنية مقابل الطلب عليها حيث لم يشهد القطاع مشاريع استراتيجية في مجال الاسكان .

ج - التغيرات الفصلية للاسعار

سجل الرقم القياسي العام لاسعار المستهلك خلال فصول السنة ولعموم القطاع انخفاضاً ملحوظاً، فقد انخفض خلال الفصل الاول بنسبة (٠.٨%) عن الفصل ذاته من العام السابق ثم ارتفعت نسبة الانخفاض خلال الفصل الثاني الى (٣.٦%) قياسا بالفصل الثاني من العام السابق، ثم تراجع هذه النسبة الى (١.٥%) خلال الفصل الثالث لتعود لترتفع الى (٥.٢%) خلال الفصل الرابع مقارنة بالفصلين السابقين لهما من العام الماضي.

- وبغية التعرف على اهم التغيرات التي طرأت على مكونات الـ رقم القياسي-ي المذكور خلال فصول السنة يتضح لنا من ملحق الجدولين رقم (١٩) و(٢٠) ما يلي:-
- سجلت كل من اسعار الوقود والاضاءة والاقمشة والملابس انخفاضاً ملحوظاً وجاء ذلك الانخفاض انعكاساً لتوفر المعروض من هذه السلع طوال السنة في السوق المحلية مقابل الطلب الحاصل عليها ، فيما سجلت اسعار النقل والمواصلات هي الاخرى انخفاضاً واضحاً طوال فصول السنة باستثناء الفصل الثاني حيث ارتفعت بنسبة (٢.٣%).
 - سجلت اسعار الايجار اتجاهها تصاعدياً خلال فصول السنة مقارنة بالعام السابق حيث ارتفعت من (٦.١%) خلال الفصل الاول الى (٧.٣%) للفصل الثاني و(٨.٩%) للفصل الثالث لتصل الى (٩.٢%) خلال الفصل الرابع وينسجم هذا الارتفاع مع ما تعانيه البلاد من ازمة سكن متفاقمة تمثلت في نقص المعروض من الوحدات السكنية والذي تزامن مع ارتفاع كلف المواد الانشائية المتمثلة في مستلزمات البناء المختلفة واجور العمل.
 - سجلت اسعار المواد الغذائية، سلع وخدمات متنوعة والدخان والكحوليات ارتفاعاً وبنسب مختلفة خلال فصول هذا العام مقارنة بالعام السابق وان الارتفاع الحاصل في اسعار المواد الغذائية كان نتيجة للتكؤ في ايصال مفردات البطاقة التموينية للمستهلك مقابل زيادة الطلب على هذه المفردات من قبل اصحاب الدخول المنخفضة والمحدودة .
 - ارتفعت اسعار الخدمات الطبية والادوية خلال الفصول الاول والثاني والرابع باستثناء الفصل الثالث حيث سجلت انخفاضاً بنسبة (٣%) مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق.
 - واخيراً سجلت اسعار السلع المنزلية (الاثاث) ارتفاعاً خلال الفصلين الاول والثاني بنسبة (٤.٣%) و(١.٦%) على التوالي لتعود لتتخفص بنسبة (٣%) و(٤.٤%) للفصلين الثالث والرابع على التوالي قياساً بالفصول المماثلة لهما من العام السابق.

ثانياً - تطورات أسعار الفائدة Interest Rates Developments

أ - معدلات أسعار الفوائد في البنك المركزي العراقي

١ - مؤشر سعر الفائدة (Policy Rate)

في ضوء الاتجاه التنافسي الذي أشره الرقم القياسي لاسعار المستهلك والذي سجل فيه التضخم السنوي الاساس انخفاضاً مقارنة بالعام السابق واستناداً الى قواعد الاستقرار

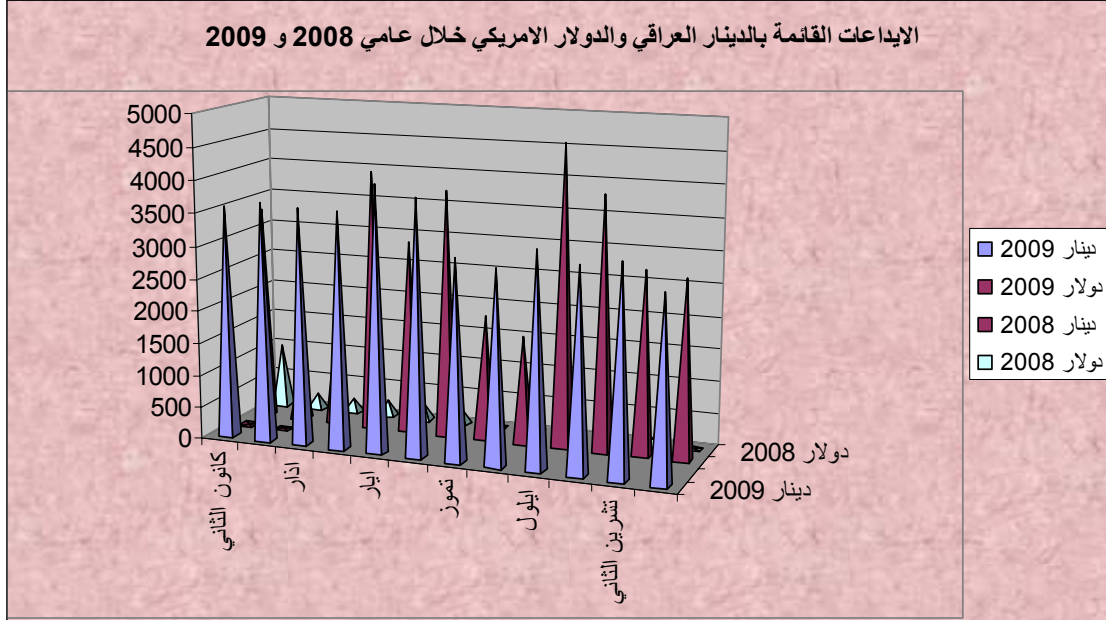
الاقتصادي وآلياته التي تعتمد عليها السياسة النقدية في تحفيز النشاط الائتماني المؤازر لمستوى النمو الحقيقي في البلاد فقد قام البنك بخفض سعر الفائدة - دة (Policy Rate) أربع مرات خلال عام ٢٠٠٩ وعلى النحو الآتي:-

- من (١٥%) سنوياً الى (١٤%) سنوياً اعتباراً من ٢٠٠٩/٢/٤.
- من (١٤%) سنوياً الى (١١%) سنوياً اعتباراً من ٢٠٠٩/٣/١.
- من (١١%) سنوياً الى (٩%) سنوياً اعتباراً من ٢٠٠٩/٤/١.
- من (٩%) سنوياً الى (٧%) سنوياً اعتباراً من ٢٠٠٩/٦/٢١.

وبهذا يكون البنك قد خفض سعر الفائدة (Policy Rate) ثلاثة عشر نقطة عن أعلى سعر له في كانون الثاني/ ٢٠٠٨ حيث كان (٢٠%).
كما بلغت الفوائد المدفوعة من قبل البنك المركزي على إيداعات المصارف لعام ٢٠٠٩ ما يقارب (٢٦٧) مليار دينار منها (١٨٤) مليار للقطاع الحكومي و (٨٣) مليار دينار للقطاع الاهلي .

٢- تسهيلات الإيداعات القائمة

ان استخدام هذه الاداة له دور في سحب السيولة الفائضة من القطاع المصرفي ضمن معدل معقول من سعر الفائدة معتمداً في اساسه على سعر فائدة البنك المركزي، حيث استمر العمل بنافذة الاستثمار بالدينار العراقي لمدة سبعة ايام بفائدة (٥%) بعد ان الغى العمل بجميع النوافذ الاخرى بالدينار والدولار وذلك تنفيذاً للسياسة النقدية الهادفة الى تحفيز المصارف لتمويل المشروعات ومنح الائتمان لطالبيه، اذ يبين ملحق الجدول رقم (٢٢) ان الرصيد القائم لتسهيلات الإيداعات القائمة بالدينار العراقي لمدة سبعة ايام نهاية عام ٢٠٠٩ بلغ (٢٨٠٣) مليار دينار مقارنة بالرصيد القائم في نهاية عام ٢٠٠٨ والذي بلغ (٩٤٠) مليار دينار، علماً ان الرصيد القائم للودائع بجميع نوافذ الاستثمار بلغ (٢٧٥١) مليار دينار نهاية عام ٢٠٠٨ اي بنسبة زيادة بلغت (١.٩%) وبمقدار يزيد عن (٥١.٦) مليار دينار وبنسبة (١.٨٨%) في المبالغ المستثمرة كودائع بالدينار لشهر كانون الاول/ ٢٠٠٩ عن كانون الاول/ ٢٠٠٨ بالرغم من انخفاض اسعار فوائده البنك على إيداعات المصارف للاستثمار الاسبوعي بثمانى نقاط حيث كان سعر الفائدة للاستثمار الاسبوعي (١٣%) لنهاية عام ٢٠٠٨/ في حين وصل الى (٥%) في نهاية عام ٢٠٠٩/ .



٣ - تسهيلات الاقراض القائمة

اما عن تسهيلات الاقراض القائمة فقد بدأ العمل بها منذ اب / ٢٠٠٤ بهـ دفـ مـ نج الائتمان الى المصارف استناداً الى الاهداف الاساسية للسياسة النقدية وبما يـ ضمن الـ سيطرة على السيولة المصرفية والتأثير فيها من خلال معدلات الفائدة (الاشـارات الـ سعرية) التي وضعت لكل نوع منها وكالاتي:-

- الائتمان الاول (٩%) سنوياً.
- الائتمان الثانوي (١٠%) سنوياً.
- قرض الملجأ الاخير (١٠.٥%) سنوياً.

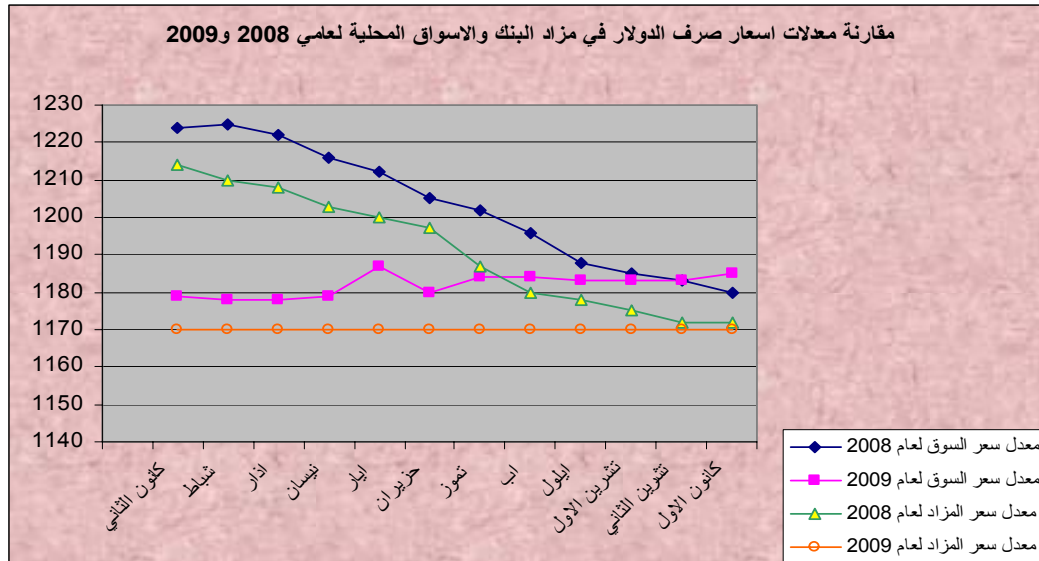
ب - معدلات أسعار الفائدة على الایداع والائتمان المصرفي

- ١ - المعدل الموزون لاسـعار الفوائد على ودائع التوفير لـعام ٢٠٠٩ وصل الـ الـ نسبة (٥.٩%) حيث كان بنسبة (٨.٨%) فـي عـام ٢٠٠٨ اي انه انخفض بنسبة (٣٢.٩%) كما مبين في ملحق الجدول رقم (٢٣).

- ٢- المعدل الموزون لاسعار الفوائد على الودائع الثابتة لعام ٢٠٠٩ بـ ٨.٢٪ في حين كان (١١.١٪) في عام ٢٠٠٨ اي بنسبة انخفاض بلغت (٢٦.١٪).
- ٣- يميل المعدل الموزون على الابداع المصرفي لدى المصارف نحو الانخفاض وذلك لانخفاض الاسعار الممنوحة عليها من قبل هذه المصارف حيث بلغت نسبته خلال عام ٢٠٠٩ (٧.٠٪) بعد ان كان (٩.٩٪) لعام ٢٠٠٨ .
- ٤- انخفاض المعدل الموزون لاسعار الفوائد على الائتمان بنسبة (١٤.٩٪) خلال عام ٢٠٠٩ حيث بلغ ١٤.٨٪ بعد ان كان ١٧.٤٪ خلال عام ٢٠٠٨.

ثالثاً - تطورات سعر الصرف الاحني EX Development

شهدت سنة ٢٠٠٩ استقراراً في أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي وبمعدل سعر بلغ (١١٧٠) دينار لكل دولار نتيجة للسياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي باستخدام سعر الصرف كاداة لتحقيق الاستقرار في القيمة الخارجية للدينار العراقي. فقد ارتفع سعر صرف الدينار للدولار في مزاد البنك والسوق المحلية خلال عام ٢٠٠٩ بنسبة (٢٪) عن عام ٢٠٠٨ حيث تراوحت معدلات السعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي في مزاد البنك ما بين (١٢١٤-١١٧٢) دينار لكل دولار اي بمعدل سنوي بلغ ١١٩٣ دينار للدولار انظر ملحق الجدول رقم (٢٤).



الفصل السادس

تطورات القطاع الخارجي وميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠٠٩ Balance of Payment and External Trade Developments

أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي (كما يوضحها ملحق جدول رقم ٢٥) عجزاً مقداره (٥.٨) مليار دولار لعام ٢٠٠٩، جاء هذا العجز نتيجة للانخفاض الحاصل في صافي الاصول الاحتياطية وتسجيل عجز في الحساب الجاري نتيجة العجز الحاصل في حساب الخدمات وحساب التحويلات بدون مقابل والبالغ (٦.٤) و (٢.٠) مليار دولار على التوالي والذي فاق الفائض المتحقق في الميزان التجاري وحساب الدخل والبالغ (٤.١) و (٣.٣) مليار دولار على التوالي كما حقق الحساب المالي والرأسمالي (باستثناء الاصول الاحتياطية) فائضاً بمقدار (١.٢) مليار دولار. وتتمثل اهم مكونات ميزان المدفوعات لـ ٢٠٠٩ م - - - - - بالموازن الفرعية التالية:-

أولاً :- الحساب الجاري Current Account

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة من خلال الموازنة العامة للدولة وسلوك القطاع الخاص، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا سجل صافي الحساب الجاري عجزاً بلغ (٠.٩) مليار دولار لعام ٢٠٠٩ وفيما يلي ملخصاً بمكونات هذا الحساب .

أ- الميزان التجاري:- حقق هذا الحساب فائضاً بلغ (٤.١) مليار دولار حيث سجلت الصادرات الكلية ما قيمته (٣٩.٤) مليار دولار تحققت معظمها من عوائد النفط الخام المصدر حيث ساهم بنسبة (٩٩%) من قيمة الصادرات الكلية، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (35.3) مليار دولار وتم احتسابها على اساس فوب .

ب- صافي حساب الخدمات:- تشير البيانات الخاصة بهذا الحساب الى ارتفاع العجز إلى ما قيمته (٦.٤) مليار دولار، وقد جاء نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (٨.٦) مليار دولار الامر الذي يؤكد أن العراق من البلدان المتلقية لكافة انواع الخدمات ولاسيما خدمات النقل التي شكلت (٥٣%) من اجمالي العجز وخدمات التأمين بنسبة (١٩%) والخدمات المالية بنسبة (٩%).

ج- صافي حساب الدخل:- حقق هذا الحساب فائضاً بلغ (3.3) مليار دولار نتيجة الزيادة الحاصلة في كل من تعويضات العاملين والتي سجلت (١٣.٩) مليون دولار ودخل

الاستثمار (٣٣٠٤) مليون دولار والذي جاء نتيجة زيادة الايرادات الخارجية الناجمة عن الاستثمار في اذونات الخزائن الاجنبية وفوائد السندات المستحقة للبنك المركزي ووزارة المالية فضلاً عن الايرادات المستحقة عن فوائد الاستثمار الليبي وفوائد الودائع بالعملات الاجنبية ووحدات حقوق السحب الخاصة اضافة الى الايرادات الاخرى لكل من البنك ووزارة المالية والبنوك التجارية.

د- صافي حساب التحويلات بدون مقابل الجارية (المنح والمساعدات):- تم فصل التحويلات بدون مقابل الجارية عن التحويلات الرأسمالية استناداً الى دليل الطبيعة الخامسة لميزان المدفوعات وانسجاماً مع المفاهيم المعتمدة في الحسابات القومية، وأظهرت نتائج هذه التحويلات عجزاً بلغ (٢٠٠) مليار دولار وجاء هذا العجز نتيجة لاستمرار استقطاع نسبة (٥٠%) من عوائد النفط الخام كمدفوعات لتعويضات حرب الخليج من إيرادات النفط الخام .

ثانياً :- الحساب الرأسمالي والمالي Capital and Financial Account

سجل هذا الحساب مبلغاً مقداره (٧٠٠) مليار دولار واهم مكونات هذا الحساب :
أ- الحساب الرأسمالي:- ويضم هذا الحساب التحويلات الرأسمالية المرتبطة بتك-وين اصول ثابتة في الاقتصاد المعني وبالتالي تم إدخال كافة المنح الاس-تثمارية النقدية والعينية التي قامت بتقديمها كل م-ن الولايات المتحدة وال-دول المانحة- - (الجان-ب الدائ-ن).

واستناداً لذلك سجلت فترة صافي التحويلات الرأسمالية فائضاً بلغ (١٠٢) ملي-ون دولار وهي منحة استثمارية من قبل دول المانحين لصندوق الاعمار التابع للبنك الدولي.

ب- الحساب المالي:- يستند إعداد هذا الحساب الى التصنيف المتبع حالياً م-ن قبل صندوق النقد الدولي. ولا بد ان نشير الى ان هذا الحساب بدأ يقترب من الواقع الفعلي الذي يعبر عن وضع الحساب المالي لميزان المدفوعات الذي أظهرت نتائجه فائ-ضاً بلغ (1.2) مليار دولار باستثناء الأصول الاحتياطية والتي سجلت عجزاً بلغ (٥.٨) مليار دولار وهذا الفائض في الحساب جاء نتيجة الزيادة في الاستثمار المباشر والذي سجل (١.٥) مليار دولار واستثمار الحافطة والذي يتمثل ف-ي (اذونات الخزائ-نة، الاوراق المالية، اوراق التحويل والقبولات المصرفية، شهادات الايداع القابلة للتداول والاوراق القصيرة الاجل) والذي سجل (٣.٧) مليار دولار .

ثالثاً: - فقرة صافي الخطأ والسهو والحذف Errors and Omissions

سجلات فقرة صافي السهو والحذف مبلغاً مقداره (٦.١) مليار دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني ان هناك معاملات مدينة لـ م تسجل في ميزان المدفوعات، أو هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية أو القطاع الخاص لـ م تغـ ط بالكامل وربما تفسر ان هناك قيود دائنة قدرت أكثر، وتجدر الإشارة الى ان هذه الفقرة هي فقرة موازنة بين القيود الدائنة والقيود المدينة.

علماً ان تقرير ميزان الدفوعات لعام ٢٠٠٩ لا يتضمن بيانات عن الدين العام الخارجي فيما يخص تسديد الاقساط والفوائد.

الفصل السابع

نظام المدفوعات العراقي (Iraqi Payment System (IPS)

يعتبر نظام المدفوعات العراقي نظاماً لتبادل المدفوعات الكترونياً -أ- من الجهة -ب- المصرفي م -ن خلال شبكة آمنة وكفوءة والبنك المركزي العراقي هو الجهة -ب- المسيطرة والمدير التشغيلي له باعتباره مالكا للنظام ويدير حسابات التسوية للمشاركين ليضمن وضوح وكفاءة أنظمة الدفع وعمليات التقاص ويتكون م -ن الانظمة التالية :-

- **نظام التسوية الاحمالية الآنية (RTGS) Real Time Gross Settlement**
يضمن نظام تسوية المدفوعات الاحمالية الآنية تسوية فعلية خلال يوم العمل لاول مرة الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة وقد بدأ البنك المركزي بالتشغيل الفعلي للنظام بتاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٤ وبلغ عدد المصارف المشاركة (٣٦) م -ب- مصرف م -ب- مع وزارة المالية، ويمنح النظام أمانة عالية من خلال:
 - يؤمن النظام عدم حدوث اي اختراق، تلاعب او تطفل على الشبكة.
 - وجود موقع اساسي للنظام وموقعين بديلين لضمان حماية المعلومات عند حدوث اي طارئ من عطل او اي اضرار اخرى قد يتعرض لها الموقع الاساسي.
 - ان البنك المركزي العراقي هو المسؤول الوحيد د -ع- ن تزويد م -ب- مستخدمي النظام الالكتروني (E - Token) وتستخدم كتصريح للدخول على النظام.
 - لا يمكن اتمام اي عملية عن طريق مستخدم واحد حيث يتبع في ذلك م -ب- دأ -ب- السيطرة المزدوجة.

نظام اد -داع -السندات الحكومية (GSRS) Government Securities Registration System

نظام يعمل على ادارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي من مراقبة السيولة م -ن موقعه ومن خلال هذا النظام تتم عملية ادارة المزاد حيث يتم اصدار السندات وعمليات التسوية، المحافظة على ملكية السند واجراء عمليات دفع الفائدة والرهون وي -ب- تم ربط نظام (RTGS) مع نظام (GSRS) لاتمام عملية التسوية المالية على حسابات المشاركين والبالغ عددهم (٢٢) مشترك.

- نظام المقاصة الآلية (ACH) Automated Clearing House

يتمتع نظام المقاصة الآلية لملفات اوامر الدفع من التبادل بين الم-شاركين واحتساب صافي الوضع التبادلي لكل المشاركين وتقديم صوافي اوامر التسوية الى نظام التسوية الاجمالية الآتية ويساهم النظام في تسهيل عملية ارسال اوامر الدفع بصورة مباشرة من انظمة المصارف الى النظام المركزي لاتمام عملية التسوية مباشرة. وقد تم تشغيل النظام بصورة فعلية بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ وبلغ عدد المصارف الم-شاركة في النظام (١٩) مصرف مع فروع البنك المركزي كافة.

- نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (CEP) Check Enablement Project

وهو جزء من نظام المقاصة الآلية يعمل على تبادل الصكوك الكترونياً بين المصارف من خلال اعتماد صورة الصك، وقد باشر البنك المركزي بعدة مراحل للتهيئة للتنفيذ الفعلي ومن المؤمل ان يتم العمل به نهاية عام ٢٠١٠.

- مشروع ربط المصارف العراقية (IIBN) Iraq Inter-Banking Network

تم العمل على هذا المشروع لتهيئة بنية تحتية للاتصالات لدعم نظام الم-دفوعات العراقي الخاص بعمليات معالجة الاموال والمعاملات الكترونياً والتطبيقات الاخرى من خلال استخدام تقنيات الاتصالات اللاسلكية (WIMAX, Microwave) وتشمل مراحل العمل:-

- تربط موقع البنك المركزي العراقي في بغداد مع الادارات العامة لـ (٢٥) مصرف اهلي وحكومي بالاضافة الى وزارة المالية.
- يتم العمل حالياً على توسيع الشبكة لتشمل ١٣ مصرف اهلي اضافي وفروع لمصارف اجنبية حصلت على اجازات للعمل في العراق.

- مشروع قاعدة بيانات البنك المركزي (Data Base of CBI Project)

هو واحد من اهم المشاريع التي يعمل البنك المركزي العراقي على انجازها خلال الفترة القادمة تتم ادارة هذا المشروع من قبل البنك المركزي العراقي، الخزانة الامريكية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي والاطراف الاخرى.

ملحق الجداول الإحصائية

رقم الجدول	العنوان
١ .	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
٢ .	الإنتاج الزراعي والمساحات المزروعة في العراق وإنتاجية الدونم الواحد لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
٣ .	كميات إنتاج الأسمدة لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨
٤ .	إنتاج كميات الاسمنت بأنواعه (الأبيض ، العادي ، المقاوم) لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨
٥ .	المعدل السنوي للطاقة الكهربائية (الإنتاج ، الطلب ، العجز) لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
٦ .	معدل استيراد الطاقة الكهربائية حسب الخطوط لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
٧ .	عدد التجار والشركات المسجلة في غرفة تجارة بغداد لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩
٨ .	المجملات النقدية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
٩ .	الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
١٠ .	الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاع لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
١١ .	الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية حسب النوع لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
١٢ .	الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية حسب القطاع لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
١٣ .	مؤشرات التداول الرئيسية لسوق العراق للأوراق المالية موزعة قطاعيا للعراقيين لعام ٢٠٠٩
١٤ .	الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩
١٥ .	مزادات حوالات وسندات البنك المركزي العراقي استحقاق ١٨٢ يوم ،المقامة خلال عام ٢٠٠٩
١٦ .	مزادات حوالات وزارة المالية استحقاق ٩١ يوم المقامة خلال عام ٢٠٠٩
١٧ .	مقارنة الكميات المباعة للمصارف (نقد وحوالة) في مزاد العملة الأجنبية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
١٨ .	مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
١٩ .	الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق للفصول الاربعة من عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ (أسعار أساس ١٩٩٣)
٢٠ .	معدلات التغير للرقم القياسي لاسعار المستهلك بحسب الفصول لعام ٢٠٠٩
٢١ .	معدل نمو الأسعار لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨
٢٢ .	الايداعات القائمة بالدينار العراقي والدولار الامريكي خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
٢٣ .	سعر فائدة البنك (Policy Rate) والمعدل الموزون لاسعار الفائدة على الايداع والائتمان المصرفي خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
٢٤ .	مقارنة معدلات اسعار صرف الدولار في مزاد البنك والاسواق المحلية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
٢٥ .	ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠٠٩ (اولي)

جدول رقم (١)

الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

مليار دينار

الاهمية النسبية %	2009	2008	القطاعات
4.38	6132.7	5716.8	الزراعة والغابات والصيد وصيد الاسماك
40.42	56654	86867.1	التعدين والمقالع
40.12	56231.2	86564.7	النفط الخام
0.3	422.8	302.4	الانواع الاخرى من التعدين
2.4	3369.4	2331.8	الصناعة التحويلية
1.2	1686.1	1307.9	الكهرباء والماء
5.04	7066.1	5972.8	البناء والتشييد
10.12	14185.9	12030.9	النقل والمواصلات والخزن
8.2	11486.6	10078.1	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه
10.38	14547	12970.2	المال والتأمين وخدمات العقارات
1.69	2373.9	2023.1	البنوك والتأمين
8.69	12173.1	10947.1	ملكية دور السكن
17.86	25031.3	19394.5	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
100	140159.1	156670.1	المجموع حسب الانشطة
	828.9	687.8	ناقصا رسم الخدمة المحتسب
	139330.2	155982.3	الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات

جدول رقم (٢)
الانتاج الزراعي والمساحات المزروعة في العراق وانتاجية الدونم الواحد لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨

غلة الدونم الواحد(كغم)		الانتاج (الف طن)			المساحة المزروعة (الف دونم)			المحصول
2009	2008	نسبة التغير ١:٢ %	2009 (2)	2008 (1)	نسبة التغير ١:٢ %	2009 (2)	2008 (1)	
336.7	218.6	35.5	1700.4	1255	-12	5049.8	5741.2	الحنطة
178	74.8	24.1	501.5	404	-47.8	2817.6	5395	الشعير
787.9	711.5	-30.8	173.1	250.3	-37.5	219.7	351.8	الرز
—	—	24.4	2375	1909.3	-29.6	8087.1	11488	المجموع

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

جدول رقم (٣)
كميات انتاج الاسمدة لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨

الف طن

النوع	عام ٢٠٠٨ (١)	عام ٢٠٠٩ (٢)	نسبة التغير % (١:٢)
سماد يوريا	300.3	307.3	2.3
سماد فوسفاتي	92.6	155.6	68
المجموع	392.9	462.9	17.8

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن مركز المعلومات والمعرفة الفنية

جدول رقم (٤)
انتاج كميات الاسمنت بانواعه (الابيض ، العادي ، المقاوم) لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨

الف طن

النوع	عام ٢٠٠٨ (١)	عام ٢٠٠٩ (٢)	نسبة التغير % (١:٢)
الاسمنت الابيض	—	2.6	—
الاسمنت العادي	1773.3	953.9	-46.2
الاسمنت المقاوم	511.7	470.1	-8.1
المجموع	2285	1426.6	-37.6

المصدر: وزارة الصناعة والمعادن مركز المعلومات والمعرفة الفنية

جدول رقم (٥)

المعدل السنوي للطاقة الكهربائية (الانتاج ، الطلب ، العجز) لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

ميكا واط / ساعة

البيان	2008 (1)	2009 (2)	نسبة التغير (١:٢) %
انتاج الطاقة	4548.8	5913.2	30
الطلب على الطاقة	8376.3	8864.3	5.8
العجز	3827.5	2951.1	22.9

المصدر: وزارة الكهرباء

جدول رقم (٦)

معدل استيراد الطاقة الكهربائية حسب الخطوط لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

ميكا واط / ساعة

البيان	معدل الخطوط ٢٠٠٨	معدل الخطوط ٢٠٠٩
الخط التركي	1262.1	1674.9
الخط الايراني	2867	6108.2
مجموع الخطوط	4129.1	7783.1

المصدر: وزارة الكهرباء

جدول رقم (٧)

عدد التجار والشركات المسجلة في غرفة تجارة بغداد لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

الشهر	2008	2009
كانون الثاني	3667	2214
شباط	2236	1974
اذار	2010	2036
نيسان	1837	1640
مايس	1136	1380
حزيران	1623	1307
تموز	1559	832
اب	1793	608
ايلول	1701	767
تشرين الاول	1135	945
تشرين الثاني	921	1223
كانون الاول	400	614
المجموع	20018	15540

المصدر : غرفة تجارة بغداد

جدول رقم (٨)
المجملات النقدية خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩
Monetary Aggregates 2008 & 2009

(مليار دينار)

السيولة المحلية M2	العملة خارج الجهاز المصرفي Currency Outside Banks	الأساس النقدي Base Money	الاحتياطي Bank Reserve	الودائع كجزء من M2 Deposits Component Of M2	ودائع العملة الأجنبية Foreign Currency Deposits	الشهر
٢٧,٠٣٧	١٤,٣٥٣	٢٩,٨٧٣	١٥,٥٢٠	١٢,٦٨٤	٦,٠٥٧	كانون الثاني / ٢٠٠٨
٢٥,٣٤٩	١٤,٧٤٧	٣٢,٥٤٤	١٧,٧٩٧	١٠,٦٠٢	٧,٠٨٥	شباط
٢٥,٩١١	١٥,١٠٣	٣٣,٤٠١	١٨,٢٩٨	١٠,٨٠٨	٧,٢٤٠	آذار
٢٦,٠٨١	١٥,١٨٢	٣١,٦٠٦	١٦,٤٢٤	١٠,٨٩٩	٦,٢٢٢	نيسان
٢٦,٥٨٠	١٥,٥٦٠	٣٣,٠٩١	١٧,٥٣١	١١,٠٢٠	٦,٢٣٢	أيار
٢٨,٤٨١	١٦,٤٩١	٣٦,٥١٧	٢٠,٠٢٦	١١,٩٩٠	٧,٦٠١	حزيران
٢٩,٨٢٥	١٧,٢٨١	٣٨,٣٤٧	٢١,٠٦٦	١٢,٥٤٤	٧,٩٢٩	تموز
٣٠,٨٨٠	١٧,٣٦٦	٣٨,٤٨٢	٢١,١١٦	١٣,٥١٤	٧,٧٠٠	آب
٣٢,٥٣٦	١٨,٣٦٩	٣٧,٠٣١	١٨,٦٦٢	١٤,١٦٧	٨,٢٦٥	أيلول
٣١,٢٩٥	١٨,٠٣٤	٣٨,٥٦٥	٢٠,٥٣١	١٣,٢٦١	٦,٦٤٣	تشرين الأول
٣٣,٥٨٠	١٨,٠٩٥	٣٩,٨٠١	٢١,٧٠٦	١٥,٤٨٥	٨,٠٥٨	تشرين الثاني
٣٤,٩٢٠	١٨,٤٩٣	٤٢,٨٥٩	٢٤,٣٦٦	١٦,٤٢٧	٧,٥٩٧	كانون الأول
36187	19581	42528	٢٢,٩٤٧	١٦,٦٠٦	٧,٥٩٨	كانون الثاني / ٢٠٠٩
37659	19930	42971	٢٣,٠٤١	١٧,٧٢٩	٨,١٩١	شباط
36973	19896	42033	٢٢,١٣٧	١٧,٠٧٧	٧,٩٤٤	آذار
36721	19769	42021	٢٢,٢٥٢	١٦,٩٥٢	٨,٥١٤	نيسان
36957	19894	41980	٢٢,٠٨٦	١٧,٠٦٣	٨,٠٨١	أيار
37811	19764	42151	٢٢,٣٨٧	١٨,٠٤٧	٦,٩٢٧	حزيران
38807	20576	43445	٢٢,٨٦٩	١٨,٢٣١	٧,٨٧٠	تموز
39690	20452	40951	٢٠,٤٩٩	١٩,٢٣٨	٨,٠٣٩	آب
42983	21148	41555	٢٠,٤٠٧	٢١,٨٣٥	٧,٩٧٤	أيلول
42921	20933	42594	٢١,٦٦١	٢١,٩٨٨	٧,٦٤٦	تشرين الأول
43814	21305	43645	٢٢,٣٤٠	٢٢,٥٠٩	٨,١٨٣	تشرين الثاني
45438	21776	45270	٢٣,٤٩٤	٢٣,٦٦٢	٨,٩٠٢	كانون الأول

جدول رقم (٩)

الودائع لدى المصارف التجارية حسب النوع لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

مليار دينار

التاريخ	الاجمالي Total	الودائع الزمنية Time Deposits	الودائع الادخارية Saving Deposits	الودائع الجارية Demand Deposits	الفترة
كانون الثاني / ٢٠٠٨	11,015	381	2,753	7,881	Jan./2008
شباط	8,877	412	2,894	5,571	Feb.
آذار	8,984	429	2,968	5,587	March
نيسان	9,358	506	3,051	5,801	April
أيار	9,670	472	3,158	6,040	May
حزيران	10,675	484	3,322	6,869	June
تموز	11,209	500	3,511	7,198	July
آب	11,979	529	3,680	7,770	Aug.
أيلول	12,464	609	3,849	8,006	Sept.
تشرين الأول	12,608	639	3,934	8,035	Oct.
تشرين الثاني	13,730	668	4,021	9,041	Nov.
كانون الأول	14,700	716	4,287	9,697	Dec.
كانون الثاني / ٢٠٠٩	14,607	632	4,379	9,596	Jan./2009
شباط	15,683	636	4,533	10,514	Feb.
آذار	15,057	643	4,690	9,724	March
نيسان	14,949	651	4,795	9,503	April
أيار	14,968	723	4,818	9,427	May
حزيران	15,954	741	4,871	10,342	June
تموز	16,162	732	4,922	10,508	July
آب	17,227	732	5,020	11,475	Aug.
أيلول	19,859	737	5,097	14,025	Sept.
تشرين الأول	19,997	677	5,136	14,184	Oct.
تشرين الثاني	20,606	697	5,236	14,673	Nov.
كانون الأول	21,751	709	5,518	15,524	Dec.

جدول رقم (١٠)
الودائع لدى المصارف التجارية حسب القطاع لعامي ٢٠٠٨-٢٠٠٩

مليار دينار

الفترة	القطاع العام Public Sector	القطاع المالي Financial setor	القطاع الخاص Privat setor	الاجمالي Total	التاريخ
Jan./2008	2,391	341	8,283	11,015	كانون الثاني / ٢٠٠٨
Feb.	2,217	303	6,357	8,877	شباط
March	2,332	359	6,293	8,984	آذار
April	2,503	284	6,571	9,358	نيسان
May	2,963	285	6,422	9,670	أيار
June	3,404	491	6,780	10,675	حزيران
July	3,472	596	7,141	11,209	تموز
Aug.	3,661	829	7,489	11,979	أب
Sept.	3,849	781	7,834	12,464	أيلول
Oct.	3,960	721	7,927	12,608	تشرين الأول
Nov.	4,685	584	8,461	13,730	تشرين الثاني
Dec.	4,928	712	9,060	14,700	كانون الأول
Jan./2009	4,553	491	9,563	14,607	كانون الثاني / ٢٠٠٩
Feb.	5,134	526	10,023	15,683	شباط
March	4,931	511	9,615	15,057	آذار
April	4,919	455	9,575	14,949	نيسان
May	5,279	543	9,146	14,968	أيار
June	6,001	505	9,448	15,954	حزيران
July	6,393	419	9,350	16,162	تموز
Aug.	7,382	436	9,409	17,227	أب
Sept.	9,697	450	9,712	19,859	أيلول
Oct.	9,617	470	9,910	19,997	تشرين الأول
Nov.	10,136	470	10,000	20,606	تشرين الثاني
Dec.	10,912	457	10,382	21,751	كانون الأول

جدول رقم (١١)

الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية حسب النوع لعامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

(مليار دينار)

Credit	الحسابات الجارية المدينة (المكشوف) overdrafts	خصم الاوراق التجارية Discounted Bills	القروض والسلف Loans & Advances	الديون المتأخرة التسديد Overdue Debts	الاجمالي Total	الفترة
Jan.	1,367	55	1,845	199	3,466	كانون الثاني / ٢٠٠٨
Feb.	990	57	1,830	203	3,080	شباط
March	952	60	2,575	214	3,801	آذار
April	889	58	2,455	213	3,615	نيسان
May	956	61	2,099	210	3,326	أيار
June	914	66	2,214	213	3,407	حزيران
July	919	55	2,573	212	3,759	تموز
Aug.	886	53	2,883	207	4,029	أب
Sept.	815	60	3,105	206	4,186	أيلول
Oct.	828	58	3,219	203	4,308	تشرين الأول
Nov.	842	57	3,306	204	4,409	تشرين الثاني
Dec.	946	61	3,328	219	4,554	كانون الأول
Jan./2009	1,022	76	3,399	224	4,721	كانون الثاني / ٢٠٠٩
Feb.	1,064	74	3,408	227	4,773	شباط
March	1,071	69	3,516	237	4,893	آذار
April	1,137	68	3,613	231	5,049	نيسان
May	1,193	83	3,621	230	5,127	أيار
June	1,227	82	3,650	233	5,192	حزيران
July	1,293	83	3,699	245	5,320	تموز
Aug.	1,185	80	3,453	247	4,965	أب
Sept.	1,174	76	3,511	242	5,003	أيلول
Oct.	1,279	78	3,590	235	5,182	تشرين الأول
Nov.	1,313	78	3,617	234	5,242	تشرين الثاني
Dec.	1,299	79	3,674	239	5,291	كانون الأول

جدول رقم (١٢)

الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية حسب القطاع لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

(مليار دينار)

الفترة	القطاع المالي	القطاع الخاص	القطاع العام	الاجمالي
	Financial Sector	Private Sector	Public Sector	Total
كانون الثاني / ٢٠٠٨	٧٦٥	٢,٤٣٦	٢٦٥	٣,٤٦٦
شباط	٢٦٦	٢,٥٤٩	٢٦٥	٣,٠٨٠
آذار	٢٤٨	٢,٨١٣	٧٤٠	٣,٨٠١
نيسان	٢٧١	٢,٦٠٨	٧٣٦	٣,٦١٥
أيار	٢٨١	٢,٧٤٨	٢٩٧	٣,٣٢٦
حزيران	٢٧١	٢,٨٣٦	٣٠٠	٣,٤٠٧
تموز	٢٨٢	٣,١٦١	٣١٦	٣,٧٥٩
آب	٣٠٠	٣,٤٣٠	٢٩٩	٤,٠٢٩
أيلول	٣٨٤	٣,٥٩٠	٢١٢	٤,١٨٦
تشرين الأول	٤٠٦	٣,٦٩١	٢١١	٤,٣٠٨
تشرين الثاني	٤٠٩	٣,٨١٨	١٨٢	٤,٤٠٩
كانون الأول	٣٩٢	٣,٩٧٨	١٨٤	٤,٥٥٤
كانون الثاني / ٢٠٠٩	433	4,110	178	4,721
شباط	434	4,155	184	4,773
آذار	426	4,302	165	4,893
نيسان	420	4,429	200	5,049
أيار	401	4,530	196	5,127
حزيران	398	4,596	198	5,192
تموز	389	4,733	198	٥,٣٢٠
آب	389	4,380	196	٤,٩٦٥
أيلول	381	4,424	198	٥,٠٠٣
تشرين الأول	394	4,590	198	٥,١٨٢
تشرين الثاني	426	4,620	196	٥,٢٤٢
كانون الأول	447	4,646	198	٥,٢٩١

جدول رقم (١٣)

مؤشرات التداول الرئيسية لسوق العراق للأوراق المالية موزعة قطاعيا للرافيين لعام ٢٠٠٩

Main Trading indicators distributed in to Sectors 2009

عدد الشركات المدرجة NO.OF CO.LISTED	الأهمية النسبية (%)	عدد العقود No.of Trans	الأهمية النسبية (%)	حجم التداول Trading Volume مليار دينار	الأهمية النسبية (%)	عدد الأسهم المتداولة Shares	القطاع SECTOR
21	56.8	28004	77.5	319.2	86.1	182.0	المصارف
27	21.1	10399	7.3	29.9	8.3	17.6	الصناعي
10	14.3	7077	10.3	42.6	0.8	1.7	والسياحي
10	5.4	2673	3.5	14.5	1.9	3.9	الخدمات
9	0.7	321	0.9	3.5	1.9	4.0	الاستثمار
7	1.3	664	0.3	1.1	0.6	1.3	الزراعي
5	0.4	201	0.2	1.0	0.4	0.8	التأمين
89	100	49339	100	411.8	100	211.3	المجموع

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية

جدول رقم (١٤)
الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩
Govt. Budget Expenditures and Financing 2008 - 2009

مليون دينار

surplus/deficit الفائض / العجز 4-5 6	Expenditures النفقات 5	Revenue الإيرادات				Period الفترة
		Total Revenue الإيرادات الكلية 1+2+3 4	Change in the stock of T-bills التغير في رصيد الحوالات 3	Tax Revenue الإيرادات الضريبية 2	Oil Revenue الإيرادات النفطية 1	
11,685,203	59,403,375	71,088,578	-18,950	985,837	70,121,691	Total 2008
91,639	2,129,132	2,220,771	-39,510	67,151	2,193,130	Jan.09
-579,601	2,558,148	1,978,547	-20	71,805	1,906,762	Feb.
-402,733	2,886,278	2,483,545	-10	101,033	2,382,522	March
-372,301	3,086,171	2,713,870	-60,500	93,092	2,681,278	April
-128,058	3,821,160	3,693,102	100,020	569,075	3,024,007	May
-951,084	4,828,109	3,877,025	99,990	91,249	3,685,786	June
505,727	4,253,096	4,758,823	300,000	100,752	4,358,071	July
2,020,322	4,042,463	6,062,785	-100,020	1,705,378	4,457,427	Aug.
-1,130,973	5,469,022	4,338,049	-300,000	98,420	4,539,629	Sept.
-695,642	5,125,091	4,429,449	-89,000	98,459	4,419,990	Oct.
-455,663	5,322,863	4,867,200	181,520	116,377	4,569,303	Nov.
-3,356,140	9,045,492	5,689,352	376,010	222,018	5,091,324	Dec.
-5,454,508	52,567,025	47,112,517	468,480	3,334,809	43,309,228	Total 2009

جدول رقم (١٥)

مزادات حوالات وسندات البنك المركزي العراقي استحقاق ١٨٢ يوم المقامة خلال عام ٢٠٠٩

مليون دينار

رقم المزاد	تاريخ المزاد	تاريخ الاستحقاق	فترة الاستحقاق/ يوم	مبلغ الاصدارية	مبلغ العروض المقدمة	اقيام الحوالات المشتراة لصالح المصارف(المباع)	المبلغ المستحصل لحساب البنك المركزي	عدد العطاءات الناجحة	عدد المزايد	مجموع العطاءات التنافسية المحالة	عدد الفائزين بالعطاءات التنافسية	مدى الاسعار العائد للعطاءات المقدمة %	اسعار القطع %	المسدد حسب تاريخ الاستحقاق
D63	6/1/2009	الغي												
D64	21/1/2009	11/7/2009	182	100000	200010	100010	93702	18	7	100010	4	11,00-14,80	13.50	100010
D65	3/2/2009	5/8/2009	182	100000	129500	100010	93484	16	5	100010	4	12,30-15,00	14.00	100010
D66	17/2/2009	19/8/2009	182	100000	196000	100000	93649	19	6	100000	5	14,5-11,00	13.60	100000
D67	3/3/2009	2/9/2009	182	100000	233500	100010	93921	10	5	100010	5	10,00-14,00	13.00	100010
D68	17/3/2009	16/9/2009	182	100000	448000	100010	95261	32	11	100010	4	9,50-13,50	10.00	100010
D69	31/3/2009	30/9/2009	182	100000	432500	100010	95944	18	5	100010	5	7,00-11,00	8.50	100010
D70	14/4/2009	14/10/2009	182	100000	420000	100020	96183	26	11	100010	9	5,00-10,00	8.00	100020
D71	28/4/2009	28/10/2009	182	100000	531000	100000	96861	27	12	100000	3	5,00-10,00	6.50	100000
D72	12/5/2009	11/11/2009	182	100000	362500	100010	97105	17	9	100010	5	5,00-905	6.00	100010
D73	26/5/2009	25/11/2009	182	100000	416000	100010	97577	22	9	100010	4	4,50-10,00	5.00	100010
D74	9/6/2009	9/12/2009	182	100000	310000	100000	97331	10	4	100000	2	5,00-7,00	5.50	100000
D75	23/6/2009	23/12/2009	182	100000	320000	100000	97758	11	4	100000	2	4,00-5,30	4.60	100000
D76	7/7/2009	6/1/2010	182	100000	225000	100000	97805	7	3	100000	2	4,00-5,30	4.50	
D77	21/7/2009	20/1/2010	182	100000	223000	100010	97577	14	4	100010	4	3,90-5,20	5.00	
D78	4/8/2009	3/2/2010	182	100000	199000	100000	97473	17	3	100000	3	4,00-5,50	5.20	
D79	18/8/2009	17/2/2010	182	100000	281000	100000	97189	17	5	100000	3	3,9-6,50	5.80	
D80	01/09/2009	03/03/2009	182	100000	247000	100010	97341	8	3	100010	3	4,00-6,10	5.50	
D81	الغي													
D82	29/09/2009	31/03/2010	182	100000	179000	100010	97578	16	4	100010	4	4,10-6,30	5.00	
D83	13/10/2009	14/04/2010	182	100000	139000	100010	97341	15	4	100010	4	4,00-6,00	5.50	
D84	27/10/2009	28/04/2010	182	100000	215000	100020	97587	17	5	100020	5	4,10-6,00	5.00	
D85	10/11/2009	12/05/2010	182	100000	170000	100000	97378	7	3	100000	3	4,00-6,00	5.40	
D86	24/11/2009	26/05/2010	182	100000	150000	100000	97331	6	3	100000	3	4,00-6,00	5.50	
D87	08/12/2009	09/06/2010	182	100000	165000	100000	97331	7	4	100000	3	5,00-7,00	5.50	
D88	22/12/2009	23/06/2010	182	100000	200000	100000	97331	5	2	100000	1	5,00-6,00	5.5	

جدول رقم (١٦)

مزادات حوالات وزارة المالية استحقاق ٩١ يوم المقامة خلال عام ٢٠٠٩

مليون دينار

رقم المزاد	تاريخ المزاد	تاريخ الاستحقاق	فترة الاستحقاق/يوم	مبلغ الاصلية	مبلغ العروض المقدمة	اقيام الحوالات المشتراة لصالح المصارف(المبايع)	المبلغ المستحصل لحساب وزارة المالية	عدد العطاءات الناجحة	عدد المزايد	مجموع العطاءات التنافسية المحالة	عدد الفائزين بالعطاءات التنافسية	مدى الاسعار العائد للعطاءات المقدمة %	اسعار القطع %	المسدد حسب تاريخ الاستحقاق
المائة	الغي													
الواحد بعد المائة	26/1/2009	28/4/2009	91	200000	60500	60500	58389	16	5	600000	5	12,5-14,5	14.50	60500
الثاني بعد المائة	الغي													
الثالث بعد المائة	23/2/2009	26/5/2009	91	200000	283500	200000	193348	24	7	198500	7	9,50-14,00	13.80	200000
الرابع بعد المائة	الغي													
الخامس بعد المائة	23/3/2009	23/6/2009	91	200000	430000	200010	195144	25	8	198510	7	8,50-12,00	10.00	200010
السادس بعد المائة	الغي													
السابع بعد المائة	الغي													
الثامن بعد المائة	4/5/2009	4/8/2009	91	150000	226000	150000	147753	13	6	149000	3	4,0-7,20	6.10	150000
التاسع بعد المائة	18/5/2009	18/8/2009	91	150000	359500	150020	147809	19	7	149020	5	5,00-10,00	6.00	150020
العاشر بعد المائة	1/6/2009	1/9/2009	91	150000	281000	150000	147971	11	6	149000	4	3,50-9,00	5.50	150000
الحادي عشر بعد المائة	الغي													
الثاني عشر بعد المائة	30/6/2009	29/9/2009	91	150000	252000	150000	148299	15	5	149000	4	4,00-5,00	4.60	150000
الثالث عشر بعد المائة	13/7/2009	13/10/2009	91	150000	226000	150000	148299	10	3	149000	3	4,00-5,00	4.60	150000
الرابع عشر بعد المائة	27/7/2009	27/10/2009	91	150000	151000	150000	148154	7	2	149000	2	4,00-5,00	5.00	150000
الخامس عشر بعد المائة	10/8/2009	10/11/2009	91	200000	221000	200000	196810	8	3	199000	3	3,50-6,50	6.50	200000
السادس عشر بعد المائة	الغي													
السابع عشر بعد المائة	الغي													
الثامن عشر بعد المائة	الغي													
التاسع عشر بعد المائة	05/10/2009	05/01/2010	91	200000	107500	107500	106046	4	2	107000	2	4.5-5.5	5.50	
العشرون بعد المائة	19/10/2009	19/01/2010	91	200000	103500	103500	102100	4	2	103000	2	5.00-5.50	5.50	
الحادي والعشرون بعد المائة	02/11/2009	02/02/2010	91	200000	181500	181500	179044	10	4	1800000	4	4.50-5.50	5.50	
الثاني والعشرون بعد المائة	16/11/2009	16/02/2010	91	200000	235500	200020	197314	12	6	198520	6	4.50-600	5.50	
الثالث والعشرون بعد المائة	الغي													
الرابع والعشرون بعد المائة	14/12/2009	16/03/2010	91	200000	176000	176000	173406	6	2	175000	2	5.00-6.00	6.00	
الخامس والعشرون بعد المائة	28/12/2009	30/3/1010	91	200000	201000	200010	197304	5	2	199010	2	5.00-5.50	5.50	

جدول رقم (١٧)

مقارنة الكميات المباعة للمصارف (نقد وحوالة) في مزاد العملة الأجنبية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

(الف دولار)

الشهر	الكميات المباعة لعام ٢٠٠٨			الكميات المباعة لعام ٢٠٠٩			نسبة التغير للنقد %	نسبة التغير للحوالة %	نسبة التغير الكلي %
	نقد	حوالة	الكلي	نقد	حوالة	الكلي			
كانون الثاني	201425	1494480	1695905	724080	2329800	3053880	259%	56%	80%
شباط	144755	1318185	1462940	561600	1801958	2363558	288%	37%	62%
اذار	248445	1535875	1784320	788995	2149240	2938235	218%	40%	65%
نيسان	309260	1791920	2101180	339175	2247098	2586273	10%	25%	23%
مايس	128000	1630505	1758505	617420	2417228	3034648	382%	48%	73%
حزيرن	303145	1555805	1858950	615720	2238538	2854258	103%	44%	54%
تموز	790370	1657309	2447679	263500	2618015	2881515	-67%	58%	18%
اب	689145	1722545	2411690	219230	2886510	3105740	-68%	68%	29%
ايلول	340010	1500220	1840230	86220	2435820	2522040	-75%	62%	37%
تشرين الاول	716095	2188513	2904608	101620	3140964	3242584	-86%	44%	12%
تشرين الثاني	917685	2183330	3101015	31470	2545510	2576980	-97%	17%	-17%
كانون الاول	790445	1710630	2501075	220280	2610403	2830683	-72%	53%	13%
المجموع	5578780	20289317	25868097	4569310	29421084	33990394	-18%	45%	31%
المعدل الشهري	464898	1690776	2155675	380776	2451757	2832533	-18%	45%	31%
المعدل اليومي	23148	84188	107337	16986	109372	126358	-27%	30%	18%

جدول رقم (١٨)

مشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

(مليون دولار)

الشهر	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية	مشتريات البنك المركزي من المصارف ودوائر الدولة	المجموع
٢٠٠٨	٤٥٥٠٠	٣٥٠	٤٥٨٥٠
كانون الثاني	0	0.6	1
شباط	0	0.5	1
أذار	0	1.0	1
نيسان	2000	0.3	2000
مايس	1000	0.4	1000
حزيران	5500	3.5	5504
تموز	3000	1.0	3001
أب	0	1.4	1
أيلول	2000	1.0	2001
تشرين الأول	2000	2.0	2002
تشرين الثاني	4000	1.3	4001
كانون الأول	3500	0.4	3500
المجموع الكلي	23,000	13	23013

جدول رقم (١٩)

الرقم القياسي لاسعارالمستهلك في العراق للفصول الاربعة من عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

100=1993

المعدل الفصلي ٢٠٠٩					المعدل الفصلي ٢٠٠٨					المجموعة
المعدل السنوي ٢٠٠٩	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الاول	المعدل السنوي ٢٠٠٨	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الاول	
9817.6	10014.2	10044.3	9541.5	9670.4	9120	9906.9	8938.8	9148.5	8485.6	المواد الغذائية
1725.3	1729.1	1726	1759.1	1686.8	1630.7	1655.5	1643.5	1607.5	1616.4	الدخان والكحوليات
4492.1	4494.3	4448.8	4459.7	4565.4	4655.3	4722.3	4684.8	4617.5	4596.5	الاقمشة والملابس والاحذية
4754.6	4736.3	4740.4	4755	4786.7	4776.9	4955.3	4882.9	4679.6	4589.8	السلع المنزلية (الاثاث)
155096.4	143271.2	138255.3	139395.8	199463.3	247455	251045.6	230350	232138.4	276286	الوقود والاضاءة
31182.4	30986.7	31270.2	30840.1	31632.5	31895.8	33279.9	32372.9	30146.5	31784	النقل والمواصلات
51809.7	51779.7	51711.6	51594.1	52153.4	52126.2	53527	53323.8	51218.7	50435.3	الخدمات الطبية والادوية
16965.6	17493	17029	16896.1	16444.4	16031.7	16341	16139.3	15934.8	15711.7	سلع وخدمات متنوعة
101390.5	104657.5	102707.5	100433.1	97764	93993.2	95874	94333.9	93615.3	92149.4	الايجار
24155.1	24399.1	24094.7	23518.5	24608.1	24851.3	25743.6	24465.2	24396.9	24799.3	الرقم القياسي العام

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للأحصاء .

جدول رقم (٢٠)

معدلات التغير للرقم القياسي لأسعار المستهلك بحسب الفصول لعام ٢٠٠٩

100=1993

المعدل السنوي	معدل التغير عن العام السابق %	الفصل الرابع	معدل التغير عن العام السابق %	الفصل الثالث	معدل التغير عن العام السابق %	الفصل الثاني	معدل التغير عن العام السابق %	الفصل الاول	المجموعة
9817.6	1.1	10014.2	12.4	10044.3	4.3	9541.5	14	9670.4	المواد الغذائية
1725.3	4.4	1729.1	5	1726	9.4	1759.1	4.4	1686.8	الدخان والكحوليات
4492.1	-4.8	4494.3	-5	4448.8	-3.4	4459.7	-0.7	4565.4	الاقمشة والملابس الاحذية
4754.6	-4.4	4736.3	-3	4740.4	1.6	4755	4.3	4786.7	السلع المنزلية (الاثاث)
155096.4	-43	143271.2	-40	138255.3	-40	139395.8	-3	199463.3	الوقود والاضاعة
31182.4	-6.9	30986.7	-3.4	31270.2	2.3	30840.1	-0.5	31632.5	النقل والمواصلات
51809.7	3.3	51779.7	-3	51711.6	0.7	51594.1	3.4	52153.4	الخدمات الطبية والادوية
16965.6	7	17493	5.5	17029	6	16896.1	4.7	16444.4	سلع وخدمات متنوعة
101390.5	9.2	104657.5	8.9	102707.5	7.3	100433.1	6.1	97764	الايجار
24155.1	-5.2	24399.1	-1.5	24094.7	-3.6	23518.5	-0.8	24608.1	الرقم القياسي العام

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

جدول رقم (٢١)

معدل نمو الاسعار لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨

100=1993

المجاميع	الوزن	المعدل السنوي ٢٠٠٨	المعدل السنوي ٢٠٠٩	معدل النمو لعام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨ %
المواد الغذائية	63.2	9120	9817.6	7.7
الدخان والكحوليات	3.5	1630.7	1725.3	5.8
الاقمشة والملابس والاحذية	9.7	4655.3	4492.1	-3.5
السلع المنزلية (الاثاث)	3.1	4776.9	4754.6	-0.5
الوقود والاضاءة	2.1	247455	155096.4	-37.3
النقل والمواصلات	4.9	31895.8	31182.4	-2.2
الخدمات الطبية والادوية	1.5	52126.2	51809.7	-0.6
سلع وخدمات متنوعة	0.5	16031.7	16965.6	5.8
الايجار	11.5	93993.2	101390.5	7.9
الرقم القياسي العام	100	24851.3	24155.1	-2.8

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات .

جدول رقم (٢٢)

الإيداعات القائمة بالدينار العراقي والدولار الأمريكي خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

مليار دينار

2009								2008								الشهر
الايداعات القائمة بالدولار الامريكي (بما يعادلها بالدينار العراقي)				الايداعات القائمة بالدينار العراقي				الايداعات القائمة بالدولار الامريكي (بما يعادلها بالدينار العراقي)				الايداعات القائمة بالدينار العراقي				
المجموع	٩٠ يوم	٣٠ يوم	٧ ايام	المجموع	٣٠ يوم	١٤ يوم	٧ ايام	المجموع	٩٠ يوم	٣٠ يوم	٧ ايام	المجموع	٣٠ يوم	١٤ يوم	٧ ايام	
11	—	6	5	3598	2148	654	796	1000	0	751	249	3324	552	561	2211	كانون الثاني
10	—	5	5	3668	2058	878	732	228	0	85	143	924	612	91	221	شباط
—	—	—	—	3643	—	—	3643	220	0	84	136	1436	419	78	939	اذار
—	—	—	—	3628	—	—	3628	255	0	124	131	4026	739	203	3084	نيسان
—	—	—	—	4069	—	—	4069	252	0	124	128	2977	594	447	1936	ايار
—	—	—	—	3903	—	—	3903	241	0	124	117	3827	533	888	2406	حزيران
—	—	—	—	3065	—	—	3065	3	0	0	3	1917	571	1065	281	تموز
—	—	—	—	2946	—	—	2946	3	0	0	3	1672	603	600	469	اب
—	—	—	—	3287	—	—	3287	10	0	0	10	4622	1644	1391	1587	ايلول
—	—	—	—	3099	—	—	3099	9	0	0	9	3895	1678	1141	1076	تشرين الاول
—	—	—	—	3201	—	—	3201	98	0	6	92	2842	1075	834	933	تشرين الثاني
—	—	—	—	2803	—	—	2803	19	0	6	13	2751	1106	705	940	كانون الاول

جدول رقم (٢٣)

سعر فائدة البنك (Policy Rate) والمعدل الموزون لاسعار الفائدة على الايداع والائتمان المصرفي خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الشهر	سعر فائدة البنك	التوفير لدى المصارف	الثابتة لدى المصارف	الائتمان لدى المصارف	معدل الايداع المصرفي
كانون الثاني/٢٠٠٨	20.0%	9.7%	12.0%	18.7%	10.9%
شباط	19.0%	9.7%	12.0%	18.5%	10.9%
آذار	17.0%	9.7%	11.7%	18.9%	10.7%
نيسان	17.0%	9.7%	11.8%	18.6%	10.7%
مايس	17.0%	9.6%	11.7%	18.4%	10.6%
حزيران	17.0%	9.7%	11.6%	18.4%	10.7%
تموز	16.0%	8.1%	10.8%	17.0%	9.5%
أب	16.0%	8.0%	10.3%	16.2%	9.2%
ايلول	16.0%	8.0%	10.5%	16.2%	9.2%
تشرين الاول	16.0%	8.0%	10.4%	16.0%	9.2%
تشرين الثاني	15.0%	7.9%	10.3%	16.0%	9.1%
كانون الاول	15.0%	7.2%	10.1%	16.2%	8.7%
المعدل السنوي	16.8%	8.8%	11.1%	17.4%	9.9%
كانون الثاني/٢٠٠٩	14.0%	7.8%	10.4%	15.5%	9.1%
شباط	14.0%	7.8%	10.1%	15.4%	8.9%
آذار	11.0%	7.6%	8.7%	15.4%	8.1%
نيسان	9.0%	7.4%	8.4%	15.4%	7.9%
مايس	9.0%	6.8%	8.6%	15.4%	7.7%
حزيران	7.0%	6.8%	8.5%	15.4%	7.6%
تموز	7.0%	4.7%	8.6%	15.5%	6.6%
أب	7.0%	5.8%	8.5%	14.4%	7.1%
ايلول	7.0%	4.6%	8.5%	14.1%	6.6%
تشرين الاول	7.0%	4.6%	7.6%	14.4%	6.1%
تشرين الثاني	7.0%	3.2%	6.5%	13.8%	4.9%
كانون الاول	7.0%	3.2%	6.5%	13.7%	4.9%
المعدل السنوي	8.8%	5.9%	8.2%	14.8%	7.0%

جدول رقم (٢٤)

مقارنة معدلات اسعار صرف الدولار في مزاد البنك والاسواق المحلية لعامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩

الشهر	معدل سعر السوق لعام ٢٠٠٨	معدل سعر السوق لعام ٢٠٠٩	نسبة التغير	معدل سعر المزاد لعام ٢٠٠٨	معدل سعر المزاد لعام ٢٠٠٩	نسبة التغير
كانون الثاني	1,224	1179	-4%	1,214	1,170	-4%
شباط	1,225	1178	-4%	1,210	1,170	-3%
اذار	1,222	1178	-4%	1,208	1,170	-3%
نيسان	1,216	1179	-3%	1,203	1,170	-3%
ايار	1,212	1187	-2%	1,200	1,170	-3%
حزيران	1,205	1180	-2%	1,197	1,170	-2%
تموز	1,202	1184	-1%	1,187	1,170	-1%
اب	1,196	1184	-1%	1,180	1,170	-1%
ايلول	1,188	1183	-0.4%	1,178	1,170	-1%
تشرين الاول	1,185	1183	-0.2%	1,175	1,170	-0.4%
تشرين الثاني	1,183	1183	0.0%	1,172	1,170	-0.2%
كانون الاول	1,180	1185	0.4%	١,١٧٢	1,170	-0.2%
المعدل الشهري	1,203	1182	-2%	١,١٩٣	1,170	-2%

جدول رقم (٢٥)
ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠٠٩ (اولي)
Iraqi Balance of Payment yearlt 2009 (primary)

Million Of U.S \$	2009 (FOB)	2009 (CIF)	(مليون دولار)
Items			الفقرات
first -current account	-919.7		اولا- الحساب الجارى
1- Trade balance	4,145.6		١- الميزان التجارى
Exports (F.O.B)	39,430.4		الصادرات (فوب)
— Crude oil	38,964.7		- النفط الخام
Recorded	38,964.7		المسجل
— Refined products	342.1		- المنتجات النفطية (حكومي + خاص)
— Other exports	123.6		- الصادرات الاخرى
— Others(imports counter entrey)	0.0		- الاخرى (القيد المقابل للاستيرادات)
Imports	35,284.8	41,511.5	الاستيرادات
1. Government Imports	12,077.5	14,208.8	١- الاستيرادات الحكومية
A- UN Oil for Food Program	3.7	4.3	أ - الاستيرادات بموجب مذكرة التقاهم
B- Post OFFP govt. consumption imports	2,899.6	3,411.3	ب- الاستيرادات الاستهلاكية خارج مذكرة التقاهم
C- Post OFFP govt. capital imports	7,819.0	9,198.8	ج - الاستيرادات الراسمالية خارج مذكرة التقاهم
D- Refined oil products	1,336.9	1,572.8	د - استيرادات المنتجات النفطية
E- Other Gov.imports	2.6	3.1	هـ - الاستيرادات الحكومية الاخرى
F- cost of currency printing **	15.7	18.5	و- تكاليف طبع العملة
2- Private Sector imports	23,207.3	27,302.7	٢- استيرادات القطاع الخاص
A.Cons. goods imports	5,796.6	6,819.5	أ - استيرادات القطاع الخاص الاستهلاكية
B.Capital goods imports	17,389.9	20,458.7	ب- استيرادات القطاع الخاص الراسمالية
C.Private Sector Refined oil Products imports	20.8	24.5	ج- استيرادات منتجات نفطية قطاع خاص
— Others(export counter entrey)	0.0		٣- الاخرى (القيد المقابل للصادرات)
2- Services, net	-6,384.6		٢- صافي الخدمات
Receipts	2,199.0		المقبوضات
Payments***	8,583.6		المدفوعات***
3- Income, net	3,317.7		٣ - صافي الدخل
Private, net (incl. NGOs)	13.9		تعويضات العاملين
Official	3,303.8		دخل الاستثمار / الرسمي
Receipts	3,397.0		المقبوضات
Payments	93.2		المدفوعات
Interest	0.0		الفوائد
4- Transfers, net	-1,998.4		٤ - صافي التحويلات بدون مقابل الجارية
Private, net (incl. NGOs)	141.0		التحويلات الخاصة و تحويلات العاملين
Official	-2,139.4		التحويلات الرسمية
Receipts	23.3		المقبوضات
Total of Grants	0.0		اجمالى المنح
[Donor grants]	0.0		{ المنح المقدمة من الدول المانحة }
[U.S. grants]	0.0		{ المنح المقدمة من الولايات المتحدة }
Others	23.3		الاخرى
Payments	2,162.7		المدفوعات
UN Compensation Fund	1,948.2		صندوق التعويضات
Others	214.5		الاخرى

*: The Amounts Represent The Data From Oil Division/General Investment Dept. At CBI In Cash Without Barter Transaction

* : تمثل ارقام قسم النفط في المديرية العامة للاستثمارات بالبنك المركزي . والمقبوضة نقدا أي بدون عمليات المقايضة

***:(6226.7) million usd Represents The Costs Of Shipment & Insurance

** : بلغت قيمة تكاليف الشحن والتأمين (١٢٢٦٠.٧) مليون دولار . مستقطعة من قيمة الاستيرادات

تابع جدول رقم (٢٥)
ميزان المدفوعات العراقي لعام ٢٠٠٩ (اولي)

Iraqi Balance of Payment yearlt 2009 (primary)

Million Of U.S\$

(مليون دولار)

Items	2009 (FOB)	2009 (CIF)	الفقرات
second -Capital and Financial Account	6,998.1		ثانيا - الحساب الراسمالي والمالي
1- Capital Account/ net	10.2		١- صافي الحساب الراسمالي
credit	11.7		الدائن
debit	1.5		المدين
2- Financial Account/net	6,987.9		٢ - صافي الحساب المالي
a- Direct investment /Net	1,526.4		أصافي الاستثمار المياثر
credit	1,598.3		دائن
debit	71.9		مدين
b- Portfolio Investment /Net	3,681.4		ب- صافي استثمار الحافظة
General Government	3,678.5		١ - الحكومة العامة
paid	18,328.6		المسدد (دائن)
drawing	14,650.1		المسحوب (مدين)
other Sectors	2.9		٢ - قطاعات أخرى
credit	12.4		الدائن
debit	9.5		المدين
c- Other Investment , net	-4,037.2		ج- صافي الاستثمار الاخر
Official , net	321.1		صافي الاستثمار الرسمي
Assets	321.1		الموجودات
Claims held abroad	0.0		المستحققات من الخارج
DFI	316.8		صندوق اعمار العراق /التغير في الرصيد المتاح
UN Oil for Food credits	4.3		التغير في رصيد مذكرة التقاهم
Memo: cumulative OFFP credits 10015.3	0.0		المحول من ارصدة مذكرة التقاهم ١٠٠١٥.٣ الى صندوق اعمار العراق
'UN Oil for Food Letter of Credits 336.9	0.0		المتبقي من رصيد مذكرة التقاهم الى صندوق اعمار العراق ٣٣٦.٩
Trade Credit	0.0		اتتمانات التجارة
Other Assets	0.0		الموجودات الأخرى
Liabilities	0.0		المطلوبات
Loan disbursements	0.0		المسحوب من القروض
Amortization	0.0		التسديدات
Private, net/ ODC's	-4,358.3		صافي الاستثمار لشركات الابداع الأخرى
Assets	-5,715.6		الموجودات
Liabilities	1,357.3		المطلوبات
d- reserve assets	5,817.3		د-الاصول الاحتياطية
Central bank (net; increase -)	5,817.3		البنك المركزي
Reserves (increase -)	5,817.3		الاحتياطيات (الزيادة -)
Reserve Assets	5,817.3		الموجودات الاحتياطية
Monetary Gold	0.0		الذهب النقدي
Special Drawing Rights	-1,672.7		حقوق المسحب الخاص
Reserve Position in the Fund	0.0		وضع الاحتياطي لدى الصندوق
Foreign Exchange	7,490.0		الموجودات الأجنبية
Currency and Deposits	-12,670.2		العملة والودائع
With Monetary Authorities	-272.5		لدى السلطات النقدية
With Banks	-12,397.7		لدى البنوك الخارجية
Securities	20,160.2		الأوراق المالية
Equities	0.0		سندات الملكية
Bonds & notes	0.0		سندات واذونات
Money Market Instrument \Financial Derivatives, net	20,160.2		ادوات السوق النقدية / صافي المشتقات المالية
Other Cliams	0.0		المستحققات الأخرى
third - Errors and omissions	-6,078.4		ثالثا- صافي السهو والحذف

المركز المالي للبنك المركزي العراقي كما في ٢٠٠٩/١٢/٣١ مقارنة بعام ٢٠٠٨
مليون دينار

٢٠٠٨	٢٠٠٩	الفـ - رات
		الموجودات
١٩١٤٥٨	٢٤٣٩٤١	احتياطي الذهب
٢١١١٤٣٤٨	١٨٠٢٢١٧١	النقد وارصدة لدى البنوك المركزية
٨٥٠٠٤٩٢	١٢٤٤٠٣٠٩	ارصدة لدى المصارف
٢٨٥٩٣٨٢٢	١٨٧٤١٢٦٥	سندات الخزينة محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق
٣٩٦٩٠٩٠	٣٩٦٩٠٩٠	ارصدة لدى وزارة المالية
٢٣١٣٠٥٤	٤٣٠٧١٧٤	استثمار العملات الاجنبية لدى صندوق النقد الدولي
٣٣٩٠٤	٨٤٢٩٩	عقارات ومعدات
٤٩٣٢٠	١٤٩٥٧٢	موجودات اخرى
٦٤٧٦٥٤٨٨	٥٧٩٥٧٨٢١	اجمالي الموجودات
		المطلوبات
٢١٣٠٤٤١٨	٢٤١٦٩٤٠١	النقد المصدر للتداول
٢٢٢٣٩٣١	١١٨٤٣٥٠	سندات الخزينة المصدرة
٢٦١٤٧١٨٤	٢٥٥٥٣٤٥١	ودائع المصارف المحلية
٢٣٨٧٢٠	٢٣٨٤١٢	ارصدة حكومات ومصارف اجنبية
٢١٠٩١٦٤	٣٨٦٣٦٨٩	ارصدة صندوق النقد الدولي
١٤٦٤٢٣٢٦	١٥٠٢٩١٢	ارصدة مؤسسات حكومية
١١٧٢٨٩	٩٨٢٣٩	مطلوبات اخرى
٦٦٧٨٣٠٣٢	٥٦٦١٠٤٥٤	المجموع
		حقوق الملكية
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	رأس المال
٢١٠٠	٢١٠٠	الاحتياطي العام
١٩١٤٤٣	٢٤٣٩٢٦	احتياطي اعادة تقييم الذهب
(٢٣١١٠٨٧)	١٠٠١٣٤١	الارباح المحتجزة (الخسائر المتراكمة)
(٢٠١٧٥٤٤)	١٣٤٧٣٦٧	مجموع حقوق الملكية (العجز)
٦٤٧٦٥٤٨٨	٥٧٩٥٧٨٢١	اجمالي المطلوبات والحجز